

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٦٧

الخميس، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة ميلي كوليفا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كودرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/147)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1905009 (A)



وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/147 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيد أونانغا - أنيانغا والسيد شرقي، والسيد هلال والسفير غبولي ديزيري فولفران إييو، نائب الممثل الدائم لكوت ديفوار، الذي سيتكلم بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا - أنيانغا.

السيد أونانغا - أنيانغا (تكلم بالفرنسية): معروض على المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/147)، الذي يشرفني أن أعرضه اليوم للمرة الأخيرة بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى. أود في البداية أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش على الثقة التي أولاني إياها، وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم القيم طوال فترة ولايتي على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد جئت هنا اليوم بمشاعر مختلطة - مشاعر تفاؤل ورضا عن واجب تم إنجازه مختلطة مع شعور ببعض المخاوف. جاءت الأطراف المنقسمة إلى الخراطوم من جميع أرجاء جمهورية أفريقيا الوسطى يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير لمفاوضات كان يتوقع أنها صعبة؛ واجتمع أبناء وبنات ذلك البلد، الذي مزقته سنوات من الصراعات بين الأشقاء في يوم ٦ شباط/فبراير، بعد أسبوعين، للتوقيع في بانغي على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إشارة على عزمهم على مواجهة التحديات التي تهدد مصيرهم المشترك بشكل جماعي. إن المسار الذي اتخذته مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى، لا خلال محادثات الخراطوم فحسب، بل وعلى مدار السنوات

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2019/147)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بمعالي السيدة سيلفي فاليريبيايو - تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد كوين فيرفاكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. ومعالي السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، الذي سيتكلم بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

وينضم السيد فيرفاكي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

إلى الوقوف شاهدين عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ هذه الالتزامات سيجري تحت إشراف عدد معين من آليات رصد شاملة للجميع تشترك فيها جميع القوى في البلد، بما في ذلك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبرلمانيين والمنظمات النسائية والشباب، فضلا عن ممثلي الطوائف الدينية. وستركز مداولا تم على المسائل الأمنية والسياسية والقانونية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي. وقد نشرت بالفعل المراسيم الرئاسية المنشئة لهذه الآليات. ويعكس الاتفاق أيضا التزام الاتحاد الأفريقي بإسكات دوي المدافع في القارة الأفريقية. والأهم من ذلك، فإن اتفاق ٦ شباط/فبراير يعزز رؤية الأمين العام أولية السياسة التي ينبغي أن تركز عليها أي عملية من عمليات السلام. ومن هذا المنطلق، يعرب اتفاق ٦ شباط/فبراير بوضوح عن رغبة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في تجديد عقدهم الاجتماعي، وإعادة تأكيد رغبتهم الشديدة في العيش معا في سلام في ظل تنوعهم الثري، والتخفيف من حدة التوترات وتهيئة الظروف الملائمة لتعافي البلد على أسس أقوى - بلد سوف يحظر فيه إلى الأبد استخدام العنف كأداة للغزو أو الحفاظ على السلطة.

ومن ثم، فإن نجاح اتفاق ٦ شباط/فبراير السياسي هو أولا وقبل كل شيء تعبير عن رغبة عميقة لدى دولة أفريقيا الوسطى في استعادة السيطرة على مصيرها في ظل الإنصاف والعدالة والمصالحة، مع تقديم التعويضات الواجبة إلى الضحايا. بيد أن هذا النجاح هو أيضا تنويع لعملية طويلة بقيادة المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أشيد بالتزام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، تجاه قضية السلام في أفريقيا وفي جمهورية أفريقيا الوسطى بوجه خاص. وأكرر الإعراب عن الامتنان والتهنئة إلى مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السفير إسماعيل شرقي - الموجود معنا اليوم - الذي قام بحنكة

الخمس الماضية، بفضل الدعم القيم من مجلس الأمن، لم يكن سهلا.

كان التوقيع في ٦ شباط/فبراير على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة تنويعا لعملية طويلة. وبعد أن توجت مرحلة انتقالية صعبة بالعودة إلى النظام الدستوري، قامت مؤسسات شرعية وديمقراطية جديدة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦. لقد قمنا معا بصبر يوما بعد يوم بالإسهام في تهيئة الظروف من أجل التعزيز التدريجي لسلطة الدولة، وتيسير إطلاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعم إصلاح قطاع الأمن من خلال دعم إقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب والنشر التدريجي لأفراد الأمن التابعين للدولة في مقاطعات البلد الـ ١٦، قوات الدفاع والأمن الداخلي. وعلى الصعيد المحلي، ساعدت اتفاقات السلام والمصالحة على الحد من مستوى العنف، مع الحفاظ على السلامة الإقليمية ومؤسسات الجمهورية وتعزيزها على الصعيد الوطني. وقد مهدت هذه الجهود المشتركة المتعددة الأوجه التي بذلتها الحكومة والبعثة وجميع الشركاء في جمهورية أفريقيا الوسطى الطريق للعودة التدريجية إلى قدر من الأوضاع الطبيعية.

إن اتفاق السلام الذي وقعته حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بفضل التزام الرئيس تواديرا، في ٦ شباط/فبراير، بالدعم الدؤوب من مجلس الأمن، قد يمثل نقطة تحول في تاريخ البلد. ورغم أن الأخطار لا تزال عديدة. فإنني أشدد على أن الاتفاق مختلف في عدة جوانب عن الاتفاقات السابقة التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا، إنه يعيد التأكيد منذ البداية على التزام الأطراف الموقعة بالمبادئ الأساسية، ولا سيما تلك المستمدة من دستور البلد، وأن حكومة شرعية سعت إلى إبرامه ووقعته. ثانيا، إن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة - الأطراف الموقعة - بقطع التزامات محددة، دعت مواطنيها والمنطقة والعالم

عملية السلام. قبل أقل من سنتين من الانتخابات المقبلة، التي سيتطلب تنظيمها دعماً كبيراً لتعزيز ترسيخ الديمقراطية، لدى البلد فرصة حقيقية ليضع تاريخه المؤلم وراء ظهره إلى الأبد.

وفي مواجهة الاختلافات التي لا مفر منها خلال عملية تنفيذ أي اتفاق للسلام، أعرب عن الأمل في أن تحظى دائماً المصالح العليا لشعب أفريقيا الوسطى وتطلعاته المشروعة للعيش في سلام بالحماية من أجل ضمان الامتثال الدقيق للاتفاق. وأحث الأطراف على ترجيح كفة الحوار دائماً من أجل الحفاظ على التوافق السياسي والاجتماعي الجديد في الآراء الذي روج له اتفاق ٦ شباط/فبراير. كما يتعين على الأطراف تعزيز الملكية الوطنية لاتفاق السلام من خلال الاتصالات الاستراتيجية للتوعية بمضمون ونطاق هذا الاتفاق الهام، لأن ما هو على المحك هو مستقبل دولة أفريقيا الوسطى بأكملها، والتي يحق لها أن تعتقد أن الاتفاق يبشر ببزوغ فجر حقبة جديدة. إن دور الجهات الضامنة، ولا سيما البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، والميسرين سيكون حاسماً من أجل الأعمال الكاملة للاتفاق. ودعم جميع الشركاء سيكون ضرورياً بنفس القدر.

وفي هذا الصدد، فإن الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى بانغي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، السفير عمر هلال، برفقة مساعدة الأمين العام بينتو كيتا، ووكيل الأمين العام، أوسكار فرنانديز - تارانكو، كانت حسنة التوقيت تماماً. أشكرهم جزيل الشكر ولا يساورني أي شك في أن التحليلات والتوصيات التي سيقدمونها ستمثل إسهاماً رئيسياً في الجهود التي لا غنى عنها الرامية إلى مواءمة المساعدة محددة الأهداف التي ستكون مطلوبة على وجه السرعة لتيسير تنفيذ الاتفاق، وعلى نطاق أوسع، التعجيل بتعافي البلد من خلال تفعيل خطته الاستراتيجية، واستراتيجيته الوطنية لتحقيق الإنعاش وتوطيد السلام.

وأرحب بالمبادرة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

وتصميم بتيسير حوار الخرطوم، بالتعاون الوثيق مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاکروا، مما يشهد على الشراكة الاستراتيجية المثمرة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لقد كان من دواعي الشرف الكبير لي ولفريقي أن نساهم، معهما، في نجاح الحوار بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أيضاً أن أؤكد بالدور الذي اضطلعت به بلدان المنطقة التي، في إطار فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، الذين أشيد بهم إشادة مستحقة، أسهمت إسهاماً كبيراً في المرحلة التحضيرية للحوار. أخيراً، أود أن أشيد بمساهمة حكومة وشعب السودان على ما قدم من استثمار وترحيب كريم بجميع المشاركين. كما أتوجه بالشكر إلى جميع الشركاء الآخرين، القريب منهم والبعيد، الذين اضطلعوا بدور متميز ولكنه حاسم نحو الاحتتام الناجح لمبادرات السلام.

ولئن كنا نرحب بحق بالجهود المتعددة الأوجه التي أتاحت تحقيق هذا التقدم السياسي الهام في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن نظل يقظين وحذرين لأن الحالة لا تزال خطيرة. الحالة التي لا تطاق للمشردين واللاجئين - وهي انعكاس للحالة الإنسانية المتردية - ومشاهد العنف الأهوج والعديد من الضحايا، تذكرنا على نحو مؤلم بتلك الحقيقة. نعلم جميعاً - ومواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى يعلمون بالتأكيد بقدر أكبر من أي شخص آخر - أنه من خلال التوقيع على الاتفاق فإن البلد اتخذ مجرد خطوة واحدة. إنها خطوة ضرورية وحاسمة، بالتأكيد، لكنها خطوة واحدة فحسب. الأصعب لا يزال في الواقع أمامنا. سيكون الاختبار الحقيقي في التنفيذ الكامل وبحسن نية للاتفاق. وإنني أناشد رسمياً جميع الأطراف الوفاء بدقة بجميع الالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاق. وأحثها على عدم الحث بما قالت وعدم خيانة الثقة التي وضعها فيها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الجهات التي دعمتهم في

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد أونانغا - أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم، وأن أهنئكم، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، على طريقة ترؤس جمهورية غينيا الاستوائية الشقيقة لأعمال المجلس في هذا الشهر.

بما أنني أتكلم بعد البيان الذي أدلى به أخي، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، لن أكرر عددا من العناصر والتحليلات ذات الصلة التي تشاطرها بالفعل مع المجلس. ولكن أود أن أبدأ بالتأكيد على أهمية النتائج التي تحققت في بانغي في ٦ شباط/فبراير. إنها أفضل تعبير عن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن هذه الشراكة يجب أن تمتد ليشمل كافة الأزمات في القارة. وفي الواقع، لقد التزمنا، جنبا إلى جنب أنا وصديقي جان - بيير لاكروا، بجعل هذا العام سنة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأردنا أن يكون أول ما نبدأ به العام الجديد هو القيام بزيارة بانغي وعقد مقابلات هناك خلال الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير. وأتاحت لنا هذه المقابلات التأكد من أن هناك أرضا خصبة للجمع بين كل أطراف الأزمة. وأسعدنا أيضا عرض السودان استضافة تلك المفاوضات. وقد أجرى الاتحاد الأفريقي تلك المفاوضات، وشرفت بأن أكون الوسيط فيها بدعم فعال من جان - بيير لاكروا وبارفيه أونانغا - أنيانغا وكامل فريق الأمم المتحدة. وأشيد بهم إشادة مستمرة وصادقة على عملهم أثناء تلك العملية التي لم تكن يسيرة. وأنا على ثقة بأن المجلس يدرك ذلك.

فقد اجتمعنا في الخرطوم في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير. ولأول مرة، تمكنت الحكومة من

غدا، لأن الوقت آخذ في النفاذ وسيتعين علينا مواصلة العمل والتصرف بسرعة وبطريقة متسقة.

ختاما، لا تزال ثقتنا قوية في أن المجلس سيقدم الدعم السياسي اللازم للاتفاق وسيواصل دعم كل من الحكومة والمؤسسات الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعمل بعثة الأمم المتحدة هناك، وخصوصا رئيسها الجديد، خلفي السيد منكور ندياي الذي أحياه تحية أخوية وأتمنى له كل النجاح في مهمته النبيلة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أختتم بياني ببعض العبارات إحياء لذكرى أبطالنا الذين قضوا. لقد دفع الكثير من حفظة السلام حياتهم ثمنا لكي يبدأ السلام في الترسخ في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجاد حفظة السلام بأرواحهم لمساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحمائته ورعايته ولدعم المؤسسات الديمقراطية الفتية في البلد حينما كانت معرضة للخطر. فدعونا لا نشكك في قيمة تضحياتهم أو في الأهمية الحاسمة لتواجدهم أو قيمة مساهمتنا. واليوم، بينما بدأت ظلال العنف تتبدد، تزداد ثقة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في قدرته على عكس منعطف تاريخه المتقلب في اتجاه جديد. وبنجاح هذه الشعب في تحويل ما عانى منه من مظالم إلى عامل تحويلي قوي، فإن لديه أسبابا جديدة تدعو إلى الأمل في مستقبل أكثر إشراقا.

وسيظل الدعم السياسي الموحد من جانب المجلس وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ اتفاق السلام المبرم في ٦ شباط/فبراير. ولم يسبق أن كان دعم المجتمع الدولي والمنطقة أكثر أهمية لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى مما هو عليه الآن. وما من شك لدي في أنه يمكن لحكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة التعويل على دعم مجلس الأمن الثابت، فيما يضطلعان بدورهما بتولي زمام عملية السلام بشكل كامل.

وبالتالي نحن بحاجة إلى الحصول على دعم المجلس لاعتماد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أننا لا نود أن نرى حالات مماثلة تنشأ على أرض الواقع مستقبلاً. ونود أن يكون عمل الوحدات المتخصصة التابعة للبعثة تحت إشراف سلطة الحكومة، تحت إشراف البعثة المباشر واليومي لتجنب أي حادث لا لزوم له على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الرئيس تواديرا على التدابير التي اتخذها في الآونة الأخيرة بالتوقيع على أوامر تنفيذية، وتنفيذ بعض أحكام الاتفاق. وأعتقد أن التزامه جدير بالترحيب. إننا نجري مع الحكومة اتصالات يومية تقريباً، وكذلك مع جميع المجموعات المسلحة، حتى لا نكفل فقط احترام وقف إطلاق النار، بل أيضاً لكي تفي جميع الأطراف بما ورد في الاتفاق.

مرة أخرى، أنا ممتن لالتزام بلدان المنطقة وأرحب به. إنه جانب إضافي جعل هذا الاتفاق يختلف عن الاتفاقات الماضية. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا أن نسعى إلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بالترحال الرعوي وجميع المشاكل أعقبت ذلك في مجال الأمن، أعتقد أنه لا يمكننا القيام بذلك بدون بلدان المنطقة. لذلك، أود أن أشيد بالتزام كل رؤساء الدول الذين وقعوا رسمياً، في أديس أبابا، على دعم الاتفاق، وأعربوا عن استعدادهم لإعادة إنشاء اللجان المختلطة الثنائية في بلدانهم والمشاركة مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتقد أن هذه العناصر الهامة للغاية تساعدنا على المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق.

لا تساورنا أي أوهام حيال ذلك. من الواضح أن النهج برمته سيظل غير كافٍ إذا فشل أصدقاء وشركاء البلد الشقيق، جمهورية أفريقيا الوسطى، في حشد جهودهم استجابة لما أعتقد أنه أكثر أهمية، حيث أن العمل الحقيقي يبدأ الآن بعد أن تم التوقيع على الاتفاق. والسؤال المطروح هو كيفية الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الذين في بعض أنحاء البلد الذين، كما

لقاء ١٤ جماعة مسلحة وجها لوجه ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة بطريقة هادئة ومسؤولة. ويعبر الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن ذلك النهج المتمثل في أننا لم نُنح جانباً حتى الآن أية مسألة نرى أنها قد تكون سبباً جذرياً للحالة البالغة الخطورة في جمهورية أفريقيا الوسطى - سواء كانت مسألة تتعلق بالعدالة أو التوزيع العادل للثروة الوطنية أو استيعاب الجميع في كل مؤسسات الدولة أو حتى زعم البعض بأنهم اضطروا لشرب المياه المخصصة للحيوانات في بعض مناطق البلد. فهل هناك رسالة أقوى من هذه يمكن أن نستمتع إليها ممن عانوا وسعوا إلى توضيح كيف وصلوا إلى الحالة التي وجدوا أنفسهم فيها؟

ولذلك، شعرنا بعبء المسؤولية في محاولة قيادة البلد نحو حالة مختلفة. ومن ثم، اتبعنا هذا النهج فيما يتعلق بالاتفاقات السابقة. لقد قررنا تناول جميع هذه الجوانب المختلفة لا بطريقة مسؤولة فحسب، بل أيضاً بطريقة تم تحديدها بوضوح في الاتفاق. كما قررنا إرساء عملية متابعة قوية على ثلاثة مستويات حتى تتمكن أطراف الاتفاق من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها. ومن بداية المفاوضات حتى الآن، يسرنا رؤية احترام الجميع لوقف الأعمال العدائية. وأعتقد أن ذلك يمثل علامة إيجابية للغاية، يجب أن تشجعنا على المضي قدماً.

وسيرى المجلس أننا أدرجنا أيضاً أحكاماً تتعلق بالأمن في الاتفاق. فقد حاولنا الابتكار من أجل تحويل من يحملون السلاح اليوم إلى أشخاص يحافظون على أمن ومؤسسات البلد. وفي ذلك الصدد، هناك أحكام نود أن يتم إدراجها في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقوم بعمل رائع حتى الآن. وأشكر وأهنئ مرة أخرى رئيس البعثة، الذي يحضر هذه الجلسة، على العمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن وعلى التوضيحات التي بُذلت. كما أضم صوتي في الإشادة بمن دفعوا الثمن الفادح لتحقيق الاستقرار والأمن في البلد.

الوسطى، أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الزيارة التي قمت بها إلى بانغي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير. لقد أرسلت تقريرا مفصلا عن تلك الزيارة إلى الدول الأعضاء هذا الصباح.

أود أن أعتم هذه الفرصة لأثني على السيد بارني أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأعرب لها ولجميع أعضاء فريقه عن خالص شكري لما حظينا به من ترحيب ودعم خلال زيارتنا. وأود أيضا أن أثني على جميع المتكلمين الآخرين على بياناتهم، وأرجو من وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى أن ينقل إلى فخامة الرئيس تواديرا خالص شكرنا على الترحيب الذي لقيناه في بلدهم.

إن زيارتي الرابعة بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى تتميز عن الزيارات السابقة. لقد سعدت هذه المرة باصطحاب الأمين العام المساعد لأفريقيا بينتو كيتا، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام أوسكار فرنانديز - تارانكو وفريقيهما، وكذلك ممثلي عدد من أعضاء التشكيلة، وهم بالتحديد الصين، وجمهورية كوريا، وفرنسا، وإيطاليا، وروسيا. لقد حظي وفدنا المتنوع بميزة وهي أنه قد استطاع أن يبعث رسالة قوية إلى جميع محاورنا في بانغي مفادها أن المجتمع الدولي ملتزم التزاما ثابتا بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

وجرت الزيارة في اليوم التالي للتوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الجماعات المسلحة الأربع عشرة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ببانغي في ٦ شباط/فبراير. والاتفاق، الذي وصف بالتاريخي، خطوة أولى نحو استعادة السلام والاستقرار في البلد. ويتيح فرصة فريدة لإنهاء النزاع الذي طال أمده، ويضع الأسس لعملية تعمیر شاملة للبلد.

قلت في وقت سابق، ليس لهم عهد بالحياة الحضرية، بما في ذلك الطرقات، والرعاية الصحية والمستشفيات.

وتحقيقا لهذه الغاية، أناشد رسميا مجلس الأمن وجميع الأصدقاء الإقليميين لجمهورية أفريقيا الوسطى أن يساعدونا ابتداء من يوم غد. قدم جان - بيير لأكروا وأنا شخصا مبادرة لجمع كافة شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى هنا في نيويورك بغية فتح الطريق نحو تيسير الوسائل لمباشرة العمل فوراً، وأكرر، فوراً، لتنفيذ الاتفاق، وفي المقام الأول، لبعث الأمل. ونظرا لمستوى المعاناة والحالة الإنسانية الصعبة للغاية في البلد، أعتقد أن كلمة أمل هي حكمة اليوم. يجب أن نبعث الأمل ونعرب عن تضامننا مع الشعب الشقيق في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لن أتوسع في ذلك، لأنني كما قلت في وقت سابق، قام فعلا أخي بارفيه أونانغا - أنيانغا بشرح المبادئ التوجيهية للاتفاق بالتفصيل، ومن أهمها ضرورة احترام السلامة الإقليمية ووحدة البلد وحمايته من جميع الاشتباكات العرقية والدينية وغيرها من الاشتباكات حتى يتمكن من المضي قدما في مواجهة العدو الرئيسي، الفقر وانعدام التنمية.

من المهم للمجلس أن يشدد على ضرورة تنفيذ الاتفاق على نحو حقيقي وشامل. لكنني أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن اتفاق السلام، بطريقة أو بأخرى، هو النتيجة الموفقة لتعددية الأطراف وعزم الأمم المتحدة من جديد بقيادة الاتحاد الأفريقي على العمل معا بالتضامن من أجل لجم البنادر وتشجيع الحوار والمصالحة. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن بحاجة الآن إلى دعم مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير هلال.

السيد هلال (تكلم بالفرنسية): أود بداية، وبالنيابة عن لجنة بناء السلام، وبصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا

كانون الثاني/يناير، ونظرا لحالة الطوارئ الإنسانية السائدة في البلد، وبصفتي رئيس الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وجهت دعوة إلى رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى لهذا الجهاز، الذي سيعقد في جنيف في حزيران/يونيه. وستوفر مشاركة الرئيس تواديرا فرصة مثالية للدفاع عن قضية جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية.

ومن شأن تحسن الحالة الأمنية، وكذلك إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم، أن يسمح لجميع أصحاب المصلحة بتكثيف مشاركتهم في انتعاش البلد وتنفيذ اتفاق السلام. كما تمكن الوفد من مناقشة تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وقد أتاحت لنا المحادثات الفرصة لملاحظة بعض الزخم الذي تعزز بالتوقيع على هذا الاتفاق.

ولئن أعلن عن ٢,٦ بليون دولار في مؤتمر بروكسل بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن معدل تنفيذ المشاريع الجارية التي تم بالفعل الحصول على تمويل لها لم يبلغ سوى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وازداد ذلك المعدل زيادة كبيرة ليصل إلى ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٨، مما يدل على أن التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام جارٍ حقا.

وفيما يتعلق بمجال العدالة، فقد سرنا أن نرى التقدم المحرز في إصلاح قطاع العدالة والإصلاحات. وقد أبلغتنا الجهات المانحة الرئيسية أن سياسات قطاع العدل التي يجري تطويرها ستمثل خطوة أساسية في توجيه أولويات عملها. وعلى الرغم من هذا التقدم، هناك احتياجات مالية مستمرة تتطلب اهتماما متواصلًا من المجتمع الدولي، ولا سيما من أجل إنشاء لجنة تقصي الحقائق والعدالة والمصالحة والتعويض وصندوق استثماري لصالح الضحايا، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم للانتخابات المقبلة، ستواصل التشكيلة تعبئة المجتمع الدولي لكفالة انتخابات حرة وشفافة

وخلال الاستقبال الذي حظي به وفدنا من جانب فخامة السيد أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، أبلغنا بالتزامه الشخصي وعزمه على عدم ادخار أي جهد في سبيل التعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق. وإدراكا منه للصعوبات والتوقعات الهائلة للسكان، ناشد المجتمع الدولي دعم تنفيذ الاتفاق. كما أعرب الرئيس عن رغبته في أن يعدل مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لإتاحة الدعم الكافي للبعثة، ولا سيما نشر دوريات مشتركة.

وقد أظهرت جميع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن في ذلك رئيس المجلس الوطني ووزراء الخارجية والعدل والتخطيط، نفس التصميم والاستعداد للمشاركة في عملية السلام.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد خلال مباحثاته مع ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، وجود رغبة أكيدة في السلام والعدالة، فضلا عن الأمل الكبير في مستقبل أفضل. وهذه الطموحات لا تؤكد فحسب على أهمية الأعمال الرمزية القوية خلال الأيام والأسابيع القادمة، بل أيضا على الإجراءات التي من شأنها أن تمكن السكان من الاستفادة بشكل دائم من مكاسب السلام في الأجل القصير جدا.

وخلال مباحثاتنا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أبلغانا بأنهما قد زادا من انخراطهما في البلد بشكل كبير، ولا سيما في سياق تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. واجتمع الوفد أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. واستجاب جميع الممثلين الحاضرين لندائي مشجعا إياهم على تكثيف جهودهم في تنفيذ كل منهم لولايتهم على الرغم من ظروف العمل الصعبة جدا. ومع ذلك، فقد شددوا على أن الدعم اللازم لتنفيذ اتفاق السلام سوف يحتاج إلى تمويل إضافي تتم إتاحتها على وجه السرعة.

وفي هذا الصدد، وفي أعقاب إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ٧

العاجلة هي ترجمة الاتفاق إلى اللغة الوطنية، السانغو، بغية تيسير تولي الشعب ملكية الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، تحسين الإعلام بشأن الاتفاق سيساعد على منع انتشار الشائعات بشأن مضمونه.

رابعا، إن شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى مدعوون إلى التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف في تنفيذ برامجهم، لأنه بدون السرعة في صرف الأموال، يمكن أن يتعرض تنفيذ الاتفاق للخطر، ولا سيما العنصر الاقتصادي، ويحرم السكان من ثمار السلام التي طال انتظارها.

خامسا، ينبغي للبلدان المجاورة، أكثر من أي وقت مضى، دعم جمهورية أفريقيا الوسطى ومساعدتها في تنفيذ اتفاق السلام. لقد شاركت بشكل بناء في المحادثات في الخرطوم وهي جزء من الحل بغية إخراج جمهورية أفريقيا الوسطى من الأزمة. كما أن رئيس الجمهورية أثار مسألة الدعم الذي لا غنى عنه، وجعله أحد شروط نجاح الاتفاق. إن التزامها سيكون حاسما.

سادسا، لا يقصد أن تظل البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أجل غير مسمى. ولذلك، فمن المتصور، كما قال الممثل الخاص للأمين العام، أن المساعدة المصممة خصيصا والموجهة نحو تنفيذ اتفاق السلام ستساعده على الوفاء بولايته، ومن ثم تعزيز استراتيجية الخروج لعملية السلام التي تحظى بتأييد قوي في مجلس الأمن.

وأخيرا، وفي الختام، أود أن أحيي السيد باري أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام، الذين وصل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ظل ظروف صعبة، وقاد بعثة متعددة الأبعاد تواجه العديد من التحديات.

وقد مكنته جديته وتضحياته الذاتية وصراحته، التي كانت دائما بناءة، من تحقيق النجاح في مواجهة العديد من تلك التحديات. وبوسعه أن يترك بانغي وهو يشعر بأنه قد حقق إنجازا.

وشاملة للجميع يمكنها تحرير جمهورية أفريقيا الوسطى من دوامة العنف وعدم الاستقرار، وبدء الانتعاش على أساس ديمقراطي، كما كان الحال في الانتخابات الأخيرة.

وأخيرا، وفي الطريق إلى بانغي، توقفت في باريس للاجتماع مع كبار المسؤولين في المنظمة الدولية للفرانكفونية. ودعوتهم إلى العمل من أجل تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز دعمهم لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأعتزم قريبا الاتصال بالسيدة لوز موشيكويابو، الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكفونية، للتماس دعم منظمتها للتعاون الثلاثي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما تعبئة إمكانات الموارد البشرية للشئات من أفريقيا الوسطى والخبرات الفرانكفونية الأخرى من أجل دعم البلد في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وفي نهاية المطاف، تعزيز تنفيذ اتفاق السلام.

وأود الآن أن أشاطركم الملاحظات الرئيسية التي انبثقت عن الزيارة التي قمنا بها إلى بانغي. أولا، تحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الدعم والمساعدة من مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى. ويتوقع المسؤولون الحكوميون والسكان التزاما قويا بتنفيذ ودعم الاتفاق، ولا سيما أن الفرصة الناشئة عن توقيعه قد تفوت بسرعة بسبب الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ثانيا، يجب أن تكون البعثة قادرة على التواصل السريع بشأن الإجراءات التي تعتمدها في دعم الاتفاق ويجب أن تواصل جهودها لزيادة الوعي فيما بين الجهات السياسية والمجتمعية المختلفة دعما لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أعربت الأخيرة، على أعلى مستوى، عن رغبتها في رؤية البعثة تقدم الدعم الكامل لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما نشر دوريات مشتركة.

ثالثا، التواصل بشأن محتوى الاتفاق وتحدياته أمر في غاية الأهمية، وسيكون حاسما لنجاحه. وستكون الخطوة الأولى

عن شكرنا الخاص للاتحاد الأفريقي. ومنذ البداية، كانت المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي الإطار الوحيد للاتحاد الأوروبي، وقد حققت نتائج. والأهم من ذلك، الجهود الدؤوبة التي بذلها المفوض الشرقي وقيادته. وكان التزامه ضرورياً لتحقيق نتيجة ناجحة للمفاوضات. وأود أيضاً أن أثنى على قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى، البلد نفسه. لقد أحدثت رؤية الرئيس تواديرا وملكيته تغييراً. أخيراً، أود أن أشيد إشادة خاصة جداً بالأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا - أنيانغا، لالتزامه الشخصي القوي بتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والدور الذي لا غنى عنه الذي قام به في قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال السنوات الماضية.

لقد قيل إن اتفاق السلام هو إنجاز كبير، يفتح فصلاً جديداً. إن تنفيذه هو أولاً وقبل كل شيء المسؤولية المشتركة للموقعين عليه. لكن لا يوجد سبب للاعتراض. فنحن بحاجة جماعية لمشاركة أكبر وليس أقل. ونحن في الاتحاد الأوروبي، ندرك مسؤوليتنا عن مساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وتتحلى الأولوية الأولى في رأينا في وضع آليات المتابعة بسرعة. ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون ملتزمة بشكل حقيقي. ويسرنا أن نرى الرئيس تواديرا قد بدأ بالفعل في اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. وسيكون كسب قلوب الناس وعقولهم أمراً ضرورياً. لذلك، ينبغي أن يشكل نشر الوعي بشأن اتفاق السلام أولوية عاجلة أخرى.

وستكون الشمولية للجميع أيضاً أساسية لنجاح الاتفاق، بما في ذلك جعل الحكومة أكثر شمولاً وتعكس مختلف فروع المجتمع والبلد. وبالمثل، سيكون للجمعية الوطنية والمجتمع المدني

كما أشيد بنائبة الممثل الخاص، السيدة نجاة رشدي، التي دأبت خلال فترة ولايتها على توجيه الانتباه إلى الحالة الإنسانية في البلد وعملها بلا كلل من أجل تحسين التنسيق والتكامل بين الفريق القطري والبعثة.

وأخيراً، يتولى الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد مانكير ندياي، قيادة بعثة الأمم المتحدة في لحظة حاسمة لمستقبل البلد. وبفضل خبرته الواسعة، سيكون السيد ندياي قادراً على الاعتماد على فريق إداري قوي ومختص داخل البعثة. كما سيكون قادراً على الاعتماد على دعمي الكامل، بالإضافة إلى دعم جميع أعضاء التشكيلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير هلال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيرفايكي.

السيد فيرفايكي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بحضور الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا - أنيانغا، وكذلك مفوض الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي والسفير عمر هلال.

إن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي وقع في 6 شباط/فبراير في بانغي، يمثل فرصة حقيقية لإنعاش البلد وخروجه من أزمة دائمة. إننا متفائلون لأن الاتفاقية تبدأ بشكل سليم، استناداً إلى خريطة طريق لبرفيل، مع احترام سيادة القانون، في أعقاب توصيات منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية، مع الاعتراف بالمؤسسات المنتخبة ديمقراطياً ووضعها مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة كوسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية، في صلب عملها. وهناك أيضاً آلية متابعة، ويتوقع فرض جزاءات في حالة انتهاك الاتفاق.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي طوال هذه العملية، دعمه وخبرته السياسية الكاملة للتوصل إلى اتفاق سلام. وأود أولاً أن أعرب

الخدمات الاجتماعية للسكان. وفي إطار الصندوق الاستثماري بيكو، الذي أنشأناه، يجري في الوقت الحالي العمل بمبلغ ٢٤٠ مليون يورو. ونحن نعمل على تقديم ٥٠ مليون يورو، بالإضافة إلى الدعم الإضافي المحتمل من دولنا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتوفر هذه الإجراءات الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية التي تساعد في المصالحة وتنمية المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال المشاريع كثيفة العمالة.

أخيراً، دعوني أؤكد أيضاً على أنه سيكون للجيران والبلدان في المنطقة، دور هام يتعين عليهم القيام به. ويظل انخراطها مع جمهورية أفريقيا الوسطى أساسياً لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، ستسهم إعادة تشكيل اللجان المشتركة الثنائية، لا سيما فيما يتعلق بعمليات النقل في مجال المواصلات والأمن والمسائل العابرة للحدود، في إيجاد إطار آمن.

إن التحديات الحقيقية لاتفاقية السلام سياسية، وليست بالضرورة مسألة ميزانيات إضافية، مهما كانت مهمة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي وجمهورية أفريقيا الوسطى العمل عن كثب لتشجيع الحوار السياسي. وسنوسع أيضاً حوارنا مع شركائنا في المنطقة دعماً لاتفاق السلام.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع جميع الشركاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنطقة. وفي وقت تتاح فيه فرصة فريدة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى للخروج من تاريخها الصعب، سنحافظ على مشاركتنا الكبيرة أو حتى نزيدها. ويمكننا من خلال التعاون مع الحكومة والأطراف في الاتفاق، ومع مجتمع مدني قوي ومع جيراننا في المنطقة، أن نجعل اتفاق السلام الأساس لمستقبل أفضل لجمهورية أفريقيا الوسطى. والاتحاد الأوروبي ملتزم تماماً بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيرفايكي على إحاطته الإعلامية.

دور رئيسي يقومون به، لا سيما في إعطاء صوت للضحايا والشباب والنساء. وبالمثل، تتطلب العدالة والمصالحة الاهتمام بهما. ويحتاج العمل إلى أن يتبلور بسرعة على المستويين الوطني والمحلي، سواء كان ذلك مع لجنة العدل والمصالحة الشاملة المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق، أو اللجنة المقبلة بشأن الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة، أو لجان السلام المحلية.

وعلى الجانب الأمني، الذي سبق ذكره، يمكن للوحدات المختلطة القيام بدور مفيد كإجراء لبناء الثقة، تحت قيادة الدفاع الوطني، مع تفويض واضح ومناطق جغرافية محددة بشكل خاص، مثل ممرات التنقل. وستتطلب التدقيق والمراقبة، وينبغي أن تمثل لمبادئ وروح عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

ولكن لا ينبغي أن نسمح لاتفاق السلام بأن ينسينا أن الحالة الميدانية، كما لا تزال اليوم، تظهر الضعف الهيكلي للدولة، والهشاشة وعدم الاستقرار، إلى جانب أزمة إنسانية حادة وطويلة الأمد. ولن يختفي ذلك بين ليلة وضحاها، كما ذكرنا الممثل الخاص أونانغا - أنيانغا. وهنا يظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً، وسيواصل أداء دوره أثناء تنفيذ الاتفاق. ونحن ننظر حالياً في طرق ووسائل للحفاظ على دعمنا، بل وحتى زيادته. وسنقوم غداً، في الاجتماع الخاص للشركاء في نيويورك، بدورنا. وتشمل أولوياتنا القطاعات التالية.

أولاً، يظل إصلاح قطاع الأمن يشكل أولوية قصوى. وستستمر بعثة التدريب العسكري التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تضم ٢٠٠ موظف، الاضطلاع بدور قيادي في إصلاح قطاع الدفاع، الذي منحت لها ولاية خاصة به. وبناء على طلب الحكومة، نقوم بتوسيع البعثة لتشمل أيضاً عنصراً مدنياً. وستواصل البعثة العمل يداً في يد مع البعثة، التي توفر مظلة لنشر القوات المسلحة المدرعة التابعة للاتحاد الأوروبي.

ثانياً، سنواصل دعم الحكومة فيما يتعلق بنقل سلطة الدولة على المستوى المحلي، وهو أمر لا غنى عنه لعملها وتقديم

أعطي الكلمة الآن للسفير إييو.

السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، أن أعرب عن أسف السفير آدوم، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، لعدم تمكنه من حضور جلسة اليوم، وسأدلي بهذا البيان بالنيابة عنه.

”يشرفني أن أحاطب أعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، لاستعراض أنشطة اللجنة منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (أنظر S/PV.8378).

”لقد شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال عام ٢٠١٨، بعض التغييرات المشجعة، بما في ذلك التوقيع على اتفاق السلام بين الحكومة و١٤ جماعة مسلحة، بفضل جهود الاتحاد الأفريقي المتواصلة من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. إن اللجنة ملتزمة بتقديم كل الدعم الممكن في إطار ولايتها لضمان تنفيذ هذا الاتفاق، فضلاً عن الامتثال لأحكامه من قبل الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق تدابير مجلس الأمن المشار إليها في اتفاق السلام، عند الاقتضاء.

”وكما نعلم جميعاً فإن مستوى العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالنظر إلى السياق الحالي، لم ينخفض. ولا يزال عدد الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين يتزايد، وظل العاملون المدنيون وحفظه السلام والعاملون في المجال الإنساني يتعرضون لهجمات بصورة منتظمة من قبل الجماعات المسلحة المدمرة التي ثبت ارتكابها أفعالاً تخضع للجزاءات.

”وقد عقدت اللجنة، منذ إحاطتي السابقة إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أربع اجتماعات: في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفي ٢١ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتعتزم اللجنة كذلك أن تجتمع في ٢٢ شباط/فبراير لمناقشة النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء. والنشرات الصحفية بشأن هذه الاجتماعات متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

”وقد عقدت اللجنة هذه الاجتماعات بهدف تحقيق تقدم في تنفيذ الجزاءات والعمل على نحو أوثق مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اجتماعاً للجنة لعرض تقرير زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد أتاحت لي هذه الزيارة مواصلة المناقشات مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن عدد من المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى كل من الحكومة واللجنة.

”ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية لحكومة أفريقيا الوسطى، كما أشرت في تقريرتي، في حظر توريد الأسلحة المفروض عليها والذي تطالب بأن يرفع. وقد أثار هذه النقطة الرئيس ورئيس الوزراء وآخرون التقيناهم، بمن فيهم ممثلون للمجتمع المدني. وطلب هؤلاء الممثلون، من حيث الجوهر، ألا يظل استيراد الحكومة للأسلحة والأعتدة ذات الصلة رهناً بموافقة اللجنة.

”واغتنتم فرصة اجتماعاتي مع أعضاء الحكومة للإعراب لهم عن الشواغل التي أثارها الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن الصعوبات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى في كفالة الإدارة السليمة للأسلحة والذخائر على أراضيها، وأن رفع الحظر على الأسلحة يمكن أن

”وكما يعلم أعضاء المجلس، اتخذ المجلس إجراء في هذا الصدد باتخاذ قرار في ٣١ كانون الثاني/يناير، القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، الذي أعرب فيه، على سبيل المثال، عن عزمه استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في ضوء المعايير التي سيتم تحديدها والتقييمات التي ستجرى.

”وأخيراً، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ووفقاً للممارسة المتبعة في تعزيز التعاون مع دول المنطقة، قمت بدعوتهم، إلى جانب جميع الدول المهتمة الأخرى، إلى اجتماع للجنة بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء. وقد قدم منسق فريق الخبراء، خلال الاجتماع، لمحة عامة عن التقرير وتوصياته، وأعربت الدول الحاضرة عن وجهات نظرها.

”وفي الختام، أعلن عن اعترامي بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى هذا العام من أجل الانخراط بشكل مباشر في حوار صريح ومفتوح مع المحاورين ذوي الصلة على الأرض، للتعريف بأهمية التنفيذ الكامل للجزاءات والتشديد على أن أي نظام للجزاءات ينبغي أن يجري استعراضه وتكييفه بصورة دورية وفقاً للحالة على الأرض ولتحديد إجراءات الإعفاء المنطبقة.“

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير إيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئاسة غينيا الاستوائية على تنظيمها جلسة اليوم، التي تأتي في وقت هام للغاية لجمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أسبوعين من التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا

يسهل انتشار الأسلحة في البلد. وكذلك ناقشت مع السلطات الوطنية إجراءات الإعفاء المنطبقة، وزرت مواقع تخزين الأسلحة والذخيرة في العاصمة لتكوين فكرة عن جهود البلد الحالية في إدارة الأسلحة.

”وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عقدت مشاورات غير رسمية للجنة لمناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء قبل أن يرسل إلى رئيس المجلس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ويصدر بوصفه وثيقة من وثائق المجلس (S/2018/1119). وقدم فريق الخبراء لمحة عامة عن تقريره، خلال الاجتماع، وأبلغ اللجنة بالتطورات الحاصلة منذ إصداره. وفي حين رحب الفريق بمبادرة الاتحاد الأفريقي، فقد أعرب عن قلقه إزاء استمرار العنف وانتهاكات نظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغ الفريق كذلك بأن الجماعات المسلحة ما زالت تستفيد من موارد البلد الطبيعية، وأن الارتحال الرعوي للماشية والتجارة فيها يؤديان دوراً محورياً في استراتيجيات التمويل عند بعض هذه الجماعات.

”وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، عقدت اجتماعاً للجنة، بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق التداول بالفيديو من بانغي لمناقشة الشواغل المتعلقة بحظر توريد الأسلحة مع وفد أفريقيا الوسطى بقيادة وزير الدفاع. وخلال ذلك الاجتماع، أبلغ ممثلو الحكومة اللجنة بالتحديات التي يواجهها البلد نتيجة حظر توريد الأسلحة المفروض عليه، وسلطوا الضوء على التقدم المحرز في إدارة الأسلحة والذخيرة، وكرروا دعوتهم إلى إعفاء الحكومة من الحظر المفروض على توريد الأسلحة من أجل حماية السكان. وقد رحب أعضاء اللجنة بالتقدم الذي أعلنته جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما أخذته الوفود في الاعتبار في التحضير للمفاوضات بشأن تجديد نظام الجزاءات من قبل أعضاء مجلس الأمن.

للاتفاق. فالإرادة السياسية حاضرة، وهي قوية، وتمثل سببا عظيما للأمل، وإن كان من البديهي أن المسألة ليست مسألة تقليل من شأن الصعوبات التي ما زالت قائمة على الطريق أمامنا. ولذا فإن تحدي الفترة المقبلة يتمثل في اغتنام هذه الفرصة التاريخية.

يشكل التوقيع على اتفاق السلام هذا خطوة أولى حاسمة على طريق السلام.

ويجب أن تتركز كل الجهود الآن على تنفيذه بالكامل. ولذلك، لا بد للأطراف من جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الجماعات المسلحة، أن تفي بالتزاماتها فوراً وبجسنة. ونحن نرى أن ثمة ثلاث أولويات آنية في هذا الصدد.

سيكون الاختبار الأول إنهاء العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبعثة. والتجاوزات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، التي خلفت أكثر من ١٠٠ قتيل في الينداو وباكوما وإيبي، غير مقبولة. كما أن الهجمات ضد قوات الدفاع والأمن في أفريقيا الوسطى والبعثة في بامباري، التي اضطرت القوات الفرنسية خلالها إلى استخدام القوة بناء على طلب الأمم المتحدة، لا يمكن تبريرها أيضاً. لذلك، يتعين على الجماعات المسلحة أن تلقي أسلحتها، وأن توقف الأنشطة المزعزعة للاستقرار بجميع أشكالها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأن تحاسب على العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، أمام المحاكم، ولا سيما المحكمة الجنائية الخاصة. وفي هذا الصدد، أرحب بالتعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة الجنائية الدولية.

ونأمل أيضاً أن يسمح تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بتلبية التطلعات التي أعرب عنها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في منتدى بانغي في أيار/مايو ٢٠١٥، لا سيما فيما يتعلق بمطالب العدالة والشمول

الوسطى في ٦ شباط/فبراير. كما أرحب ترحيباً خاصاً بالحضور الهام والمقدر لوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج، وأشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأعرب كذلك عن شكرنا الجزيل والخالص للممثل الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا على التزامه المثالي والمتعدد الجوانب بالعمل الممتاز الذي ظل يضطلع به منذ ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف في قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. أعرب له، باسم فرنسا، عن امتناننا العميق. وأود أن أعرب كذلك عن امتناننا للمفوض إسماعيل شرقي، ليس فقط على حضوره هنا اليوم، بل على إسهامه الهام في إبرام اتفاق السلام.

ترحب فرنسا بالتوقيع على اتفاق السلام بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة الـ ١٤ في بانغي يوم ٦ شباط/فبراير بعد أسبوعين من المفاوضات في الخرطوم في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وبدعم من الأمم المتحدة. يشكل هذا الاتفاق خطوة هامة نحو تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاتفاق يمكن، بل ويجب، أن يشكل بداية جديدة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب فرنسا، في هذا السياق، بالتزام الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى بالمفاوضات، وتثني على الدور الحاسم للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، اللذين أثبتت شراكتهم النموذجية مرة أخرى فعاليتها التامة، وكذلك على الدعم المقدم من بلدان المنطقة.

لقد بدأنا بالفعل نسمع مشككين يدعون أن العديد من الاتفاقات قد ذهبت أدراج الرياح. غير أن الفرق الرئيسي بين هذا الاتفاق والاتفاقات الأخرى هو الالتزام الإجماعي للجهات الفاعلة في أفريقيا الوسطى وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى دعماً

والدور المركزي الذي تؤديه البعثة في دعم إصلاح القطاع الأمني. وستكون مشاركة بعثة الأمم المتحدة حاسمة أيضا، إلى جانب الشركاء الآخرين لجمهورية أفريقيا الوسطى، في دعم تنفيذ اتفاق السلام.

وفي الختام، أود أن أشيد بأصحاب الخوذ الزرق الذين دفعوا ثمنا باهظا لالتزامهم بجمهورية أفريقيا الوسطى، ونثني على كل الجهود التي بذلتها البعثة لزيادة قدرتها على الحركة، وتحسين أدائها العمليتي، والسعي إلى توفير السلامة الكاملة لموظفيها من خلال قدرات الإجلاء الطبي الفعال، بل ومواصلة العمل المضطرب به لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضمان أنها لن تظل دون عقاب.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية أن يظل المجلس والمجتمع الدولي متحدين ومستغنين لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة. هذه هي البوصلة التي توجه فرنسا والتي يجب أن يهتدي بها كل عضو في المجلس.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزيرة الخارجية بايو - تيمون. وأشكر الممثل الخاص أونانغا - أنيانغا على إحاطته الإعلامية، والأهم من ذلك، على قيادته لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال السنوات الثلاث والنصف الصعبة الماضية. إن قيادته للبعثة خلال بعض اللحظات الصعبة بوجه خاص، لا سيما تلك المفضية إلى الانتخابات الرئاسية التاريخية، كانت بالغة القيمة. والولايات المتحدة تقدر له كثيرا جهوده المتسقة لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد البعثة، وأمانته في تقييم الظروف الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقيادته الإيجابية الباعثة على الاحترام الشديد في مواجهة العديد من الأزمات. ونتمنى له كل التوفيق إذ ينتقل من بانغي.

أشكر المفوض شرقي على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى قيادة الاتحاد الأفريقي خلال الشهر الماضي في الخرطوم في تيسير

والمصالحة الوطنية. ونرحب بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس تواديرا وإنشاء آلية لرصد تنفيذ الاتفاق على المستويين الوطني والمحلي، والذي يشكل ابتكارا هاما مقارنة باتفاقات السلام السابقة الموقعة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري - وأود أن أشدد على هذه النقطة - تمكين النساء من المشاركة بشكل كامل.

وأخيرا، فإن دور المجتمع الدولي في دعم تنفيذ الاتفاق سيكون حاسم الأهمية، سياسيا وماليا وتقنيا. وفرنسا تؤكد مجددا دعمها للرئيس فوستان - أرشانج تواديرا، وستظل ملتزمة تماما، إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، قررت فرنسا زيادة مساهماتها من المعونة الثنائية التي تقدمها لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق تمويل المشاريع السريعة الأثر لصالح الشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى. فمن الضروري أن يرى الشعب المعني بسرعة بعض الفوائد الأولية الملموسة لاتفاق السلام الجديد. ومن الأهمية الحيوية أن تقدم بلدان المنطقة الدعم والمساعدة في تنفيذ الاتفاق. وأخيرا، من الضروري تماما أن ينسق جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى أعمالهم على أرض الواقع وأن يتصرفوا بطريقة شفافة لضمان أن يتحقق السلام.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد مجددا على دعم فرنسا الكامل للبعثة، وتأكيد دعمنا الكامل للممثل الخاص الجديد، السيد مانكيور ندياي، في اضطلاع بولايته الهامة. فكما نعرف جميعا، فإن البعثة تعمل في بيئة صعبة. وهذا سبب آخر لكي نلتزم بدعمها وتزويدها بالوسائل اللازمة لأداء مهمتها، لأنها تؤدي دورا لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، ودعم إيصال المعونة الإنسانية والدعم لإعادة نشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بتدريب من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود مرة أخرى أن أثنى على العمل

ومزدهر. وفي السنوات القليلة الماضية، التزمنا بتقديم بلايين الدولارات للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لمساعدة النازحين واللاجئين، وبناء وإعادة بناء وحفظ حياتهم؛ وجهود بناء القدرات، لا سيما في قطاعي الأمن والقضاء؛ وجهود الأمم المتحدة في دعم السلام والاستقرار الطويلي الأجل لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على اللغة الهامة المستخدمة في الاتفاق فيما يتعلق بالعدالة والمساءلة. لفترة طويلة جدا، ظل الإفلات من العقاب يحمي مرتكبي الفظائع في السنوات الماضية. ونرى أن العدالة والمساءلة أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نؤيد بشدة الضحايا في التماس العدالة.

ونثني على الموقعين على الاتفاق للاعتراف بالحاجة إلى العدالة والمساءلة، بما في ذلك الالتزام بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ونأمل أن تُبنى هذه الجهود على أساس شامل، مثل منتدى بانغي. كما نحث الأطراف كافة على تقديم الدعم والتعاون الكاملين مع المحكمة الجنائية الخاصة. ونحن ممتنون لأن يكون لدينا في المجلس الآن جنوب أفريقيا وكوت ديفوار وبيرو - ثلاثة بلدان لديها لجان خاصة بها للحقيقة والمصالحة، وتعرف التحديات التي ينطوي عليها هذا الجهد. ونتوقع من المجلس أن يستفيد من تجاربها وخبراتها بينما نتصدى للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقبلا.

ونحن نتطلع إلى العمل مع شركاء آخرين أيضا لدعم الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام.

ولسنا واهمين بأن هذه العملية ستمضي سريعا في هذا المسار حت تكون أكثر سهولة، ولكنه المسار الوحيد.

ومع ذلك، سيكون ضروريا أن تتقيد جميع الأطراف بأعلى المعايير حتى لا يقوض السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساورنا في ذلك السياق الشعور بالقلق العميق إزاء التقارير عن ممارسات التعذيب من قبل قوات أفريقيا الوسطى

الجهود والمشاركة التي أدت إلى اتفاق ٦ شباط/فبراير السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أيضا أن نشكر السفير أدوم لقيادته كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) والسفير هلال كرئيس لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام، وكذلك لآرائهما الثاقبة في هذه المرحلة ذات الأهمية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أشكر السيد فيرفايكي.

قبل أكثر من شهرين بقليل، حين جدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة (انظر S/PV.8422)، كان المجلس يشعر بالقلق العميق إزاء استمرار مستويات العنف وانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والحذر بشأن آفاق سلام طويل الأجل. واليوم، تجاوزت جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر من أسبوعين بالكاد بعد توقيع اتفاق سلام بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة. وترحب الولايات المتحدة بجهود الرئيس تواديرا وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والتزام قادة الجماعات المسلحة، وبدعم الأطراف الإقليمية في التوصل إلى الاتفاق. وهذه المباحثات بشأن مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى ما كان يمكن تصورها في العام الماضي.

ومع ذلك، فإن الاتفاق مبني على الثقة والاطمئنان - ثقة واطمئنان الموقعين والجهات الداعمة في الاتفاق، والأهم من ذلك، ثقة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى واطمئنانه إلى أن قادته أخيرا سيضعون حدا لدوامات العنف المروع التي ابتليت بها جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة طويلة جدا. وللأسف، كان هناك نقص في الثقة خلال السنوات القليلة الماضية. وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى يدرك تماما أن اتفاقات السلام السابقة لم تصمد طويلا. وعلى الموقعين على هذا الاتفاق أن ينفذوا مضمونه تنفيذًا كاملا لكسب ثقة الشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى وطمأنته.

إن الولايات المتحدة تلتزم التزاما راسخا بدعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إذ يعمل على بناء مستقبل سلمي

ويمثل اتفاق السلام الإرادة السياسية لجميع أطراف النزاع. وهو نتيجة أيضا لعملية الوساطة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي نظمتها بلدان المنطقة، بما فيها السودان، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولم يكن سهلا تحقيقه. وما تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه ظروفًا صعبة على المستويات الأمنية والسياسية والإنسانية مما أسفر عن العديد من الصعوبات في تنفيذ الاتفاق. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق، وترجمة إرادتها السياسية إلى إجراءات حقيقية وتعمل على تعزيز عملية السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بصورة فعالة.

ويجب إنشاء آلية رصد المتابعة في أقرب وقت ممكن. ويجب على بلدان المنطقة والمجتمع الدولي أن يدعموا تنفيذ الاتفاق.

وتشيد الصين بالدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعم أيضا الممثل الخاص للأمين العام والبعثة في التنفيذ الفعال لولاية البعثة. وتأمل الصين أن تواصل البعثة الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الإدارية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز إصلاح القطاع الأمني وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل.

وقد نُشر الأفراد العسكريون الإضافيون البالغ عددهم ٩٠٠ فرد الذين أذن بهم المجلس وزودوا بمعدات خاصة وشرعوا في أداء واجباتهم بشكل جيد. ونحن على ثقة من أن البعثة ستستفيد من هذه الفرصة السانحة وتواصل عملها استنادا إلى ولايتها، وأنها ستقدم دعما قويا لتنفيذ الاتفاق.

ولن يكون تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأجل الطويل ممكنا بدون الدعم المتواصل من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة والشركاء الدوليين. ويجب على جميع الأطراف أن تعزز تنسيقها مع

والمدرين الروس في بامباري. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيق في هذه الادعاءات ومساءلة مرتكبيها، مثلما دعوناها إلى التحقيق في مقتل ثلاثة صحفيين روس في آب/أغسطس ٢٠١٨.

وينبغي أن يتسم أي دعم دولي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالشفافية وحسن التنسيق، فضلا عن اتساقه مع أعلى معايير السلوك العسكري وقوانين جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والالتزام بالثقيد بها. ويجب أن يتسق أيضا مع التزامات الدول الأعضاء بموجب نظام جزاءات مجلس الأمن المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. ونتطلع إلى الانضمام إلى الاجتماع المقرر عقده غدا بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الشركاء الدوليين لأجل مواصلة الحوار بشأن الكيفية التي يمكن بها دعم تنفيذ اتفاق السلام.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بالسيدة سيلفي فاليري تيمون بايو، وزيرة الخارجية والمغتربين في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. والسفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، والسفير إيون بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم.

لقد شهدت مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى تطورات خلال الشهر الماضي. فبعد ما يزيد على أسبوعين من المفاوضات، وقعت جميع أطراف النزاع السياسي رسميا على اتفاق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير في بانغي. وترحب الصين بهذا التقدم.

والسفير عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم النيرة.

ويرى وفد بلدي أن التوقيع في ٦ شباط/فبراير في بانغي على الاتفاق السياسي الشامل من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - المعروف أيضا باسم اتفاق الخرطوم - بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، باعثا للأمل في التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع في ذلك البلد.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بقيادة الاتحاد الأفريقي وبالدمع الحاسم الذي قدمته الأمم المتحدة والتزام بلدان المنطقة، وخاصة السودان والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، التي ساعدت جميعا في التوصل إلى هذا الاتفاق الهام. ويبحث الاهتمام الواضح الذي حظي به من قبل مواطني البلد الأمل في أنه يمثل خطوة كبرى نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ولذلك السبب تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف مرة أخرى إلى التقيد بالتزاماتها بالتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق بغية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويرى بلدي أنه يجب أن تسود روح الشفافية والشمولية التي اتسمت بها المفاوضات بشأن الاتفاق طوال فترة تنفيذه. وفي ذلك الصدد، فإن إمساك جميع المكونات الاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى بزمم الاتفاق أمر ضروري.

ويود وفد بلدي أن يذكّر الأطراف بأن نجاح اتفاق الخرطوم سيتطلب الوقف الفعال لجميع أعمال العنف ضد حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني والمدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ويدعو بلدي السلطات في البلد للإسراع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل الذي لا يزال عنصرا رئيسيا في عملية الخروج من الأزمة. ويدعو بلدي أيضا إلى

حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن احترام قيادتها، وتقديم الدعم المناسب لها وفقا لتطورات الوضع والاحتياجات الميدانية.

وتتمثل الأولوية في الوقت الراهن في مساعدة البلد في تحقيق السلام والمصالحة. ويجب على المجلس أن يحافظ على وحدته ويعمل على تهيئة الظروف اللازمة لتحسين الحالة في البلد.

ويهدف فرض الجزاءات على جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استعادة الاستقرار والأمن الاجتماعي في البلد في وقت مبكر. بالتالي، وعندما يتحسن الوضع هناك ستدعم الصين المجلس في تعديل الجزاءات ذات الصلة، تماشيا مع الحالة الميدانية ورغبات جمهورية أفريقيا الوسطى واحتياجاتها.

السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بحضور السيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج.

وتهنئ كوت ديفوار السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا على إحاطته الممتازة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي ستكون الأخيرة بصفته الممثل الخاص للأمم العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره له على التزامه والعمل الممتاز الذي أداه بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة، فضلا عن تعاونه المثالي مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يمكن من إحراز تقدم كبير في حل الأزمة في البلد.

ويشكر وفد بلدي أيضا السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. كما نعرب عن تقديرنا للسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

أخيراً وليس آخراً، نوّد أن نشكر السفير غبوي ديزيري وولفران إييو، نائب الممثل الدائم لكوت ديفوار، الذي يحضر هذه الجلسة بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك صديقنا سعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى العمل الشاق.

وأودّ أيضاً أن أرحب ترحيباً خاصاً بمعالى السيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج، وأن أؤكد لها أنه يمكنها التعويل على دعم جنوب أفريقيا فيما تبدأ مسيرتها صوب تحقيق الاستقرار والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ترحب جنوب أفريقيا بتوقيع الاتفاق السياسي الجديد للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نوّد أن نشيد بفخامة المشير عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، وفخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس تشاد، على قيادتهما في دعم المفاوضات ودورهما في مساعدة السيد شرقي وفريقه في التفاوض على الاتفاق الجديد، ومن ثم الإسهام في تهيئة جوار سلمي في منطقة وسط أفريقيا.

كما نحتفي مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي أيضاً على الدور الذي قام به في تيسير عملية المفاوضات مع جميع الأطراف المعنية والإشراف عليها، بما في ذلك التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وبخاصة السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين

إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاق، وينبغي أن تمكن من دعم الأطراف في الوفاء بالتزاماتها. ويعرب بلدي عن أمله أيضاً في أن تساعد الإجراءات التي اتخذتها لجنة الحقيقة والعدالة والتعويض والمصالحة التي نص على إنشائها في الاتفاق إلى تعزيز المصالحة الدائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبالنظر إلى هذه الاتجاهات الإيجابية، يهيب بلدي بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة في جميع أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في القرارين ٢٤٤٨ (٢٠١٨) و ٢٤٥٤ (٢٠١٩).

وأخيراً، يدعو بلدي البلدان المجاورة والشركاء الدوليين إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام وتنسيق الجهود بما يسمح باستعادة السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه للرئيس تواديرا وحكومته، فضلاً عن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهم الرامية إلى إنهاء الأزمة بصورة نهائية.

وأخيراً، نحتفي الوزير مانكيور ندياي على تعيينه في منصب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، ونتعهد بدعمنا الكامل له في الوفاء بولايته.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدنا، سيدتي الرئيسة، أن نراكم تترأسون جلسة المجلس اليوم، ومما يزيد من سعادتنا أن هذا الأمر الإيجابي مصدره أفريقيا، وتحديدًا منطقة وسط أفريقيا التي تنتمون إليها.

في البداية، أودّ أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص المنتهية ولايته للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في

وتؤيد جنوب أفريقيا جهود المجتمع الدولي المتضافرة، من خلال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين، لمواصلة المشاركة في جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع في البلد، ولا سيما من أجل إنشاء قدرات الدولة والقدرات المؤسسية الهامة دعماً للحكومة وإصلاح القضاء وقطاع الأمن.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار عنف الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية الموجه ضد السكان المدنيين الضعفاء في معظم أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. فهذا يؤدي إلى مناخ من انتهاكات حقوق الإنسان وأزمة إنسانية متفاقمة، وهو ما يثير قلقاً بالغاً لدى جنوب أفريقيا. ويسلّط حجم هذا التحدي الضوء على ضرورة أن يكفل المجلس تخصيص ما يكفي من التمويل والموارد من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها الحالية وتوسيعها.

وتودّ جنوب أفريقيا التشديد على أهمية بناء السلام بغية كفالة السلام الدائم ولكي تدور عجلة اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي من شأنه منع اللجوء إلى النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، ندعو السفير هلال ولجنة بناء السلام إلى تنسيق الجهود التي تبذلها اللجنة مع الاتحاد الأفريقي والشركاء في مجال التنمية والآليات الإقليمية لدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، لا سيما توفير الخدمات الأساسية للسكان.

وتقف جنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد للمساعدة في دفع عملية السلام قدماً من خلال تشجيع المصالحة ودعم خريطة الطريق، بما في ذلك نحو إجراء الانتخابات وإعداد دستور جديد. ونحن نطمح إلى تحقيق الاستقرار في منطقة وسط أفريقيا.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نقدّر عقد هذه الجلسة والإحاطات الإعلامية التي قدّمها مختلف مقدمي الإحاطات في هذا الصباح. ونودّ بصفة خاصة أن

العام لعمليات حفظ السلام، والممثل الخاص أونانغا - أنيانغا، الذي أسهم في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

تشجع جنوب أفريقيا جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجلس، على تقديم الدعم الكامل لخطة السلام والمصالحة الوطنية لاستعادة السلام الدائم والأمن والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتنفيذ الاتفاق المذكور أعلاه. وفي هذا السياق، نرحّب بالجهود التي يبذلها فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، السيد الحسن واتارا، من أجل تنفيذ الاتفاق.

ونرى أن السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا برمتها أمر بالغ الأهمية إذا أردنا إيجاد أفريقيا التي نصبو إليها على النحو المبين في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ومما لا شك فيه أن الانتخابات التي أجريت مؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت هادئة وسلمية نسبياً، مقترنة بتصميم قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء التفاوض على الاتفاق، تمثل تطورات إيجابية وطيبة للغاية. ويتمثل دور المجلس والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في دعم البلدين في طريقهما نحو تحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

ولكننا نشير أيضاً مع القلق إلى الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث بات أكثر من ٢٥ في المائة من السكان مشردين داخلياً فيما يوجد الملايين من الناس بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ونحثّ المجتمع الدولي على دعم الجهود الجارية الرامية إلى معالجة الحالة الإنسانية البائسة في البلد.

وتودّ جنوب أفريقيا أن تؤكد أهمية تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، فضلاً عن إصلاح قطاع الأمن. وتدعو جنوب أفريقيا البعثة إلى مواصلة تقديم المساعدة في تلك الأمور وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر تسمح بإعادة إدماج العناصر المسرّحة من الجماعات المتمردة في مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى.

ودعم المجتمع الدولي في هذه المرحلة أساسي. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى بعض الجوانب التي نعتبرها أولوية في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولاً، يجب الإسراع بوتيرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، على أساس امتثال الجماعات المسلحة للالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق السلام. ويرتبط ذلك بإعادة نشر قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي في جميع أنحاء إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرى أنه من الأهمية القصوى بمكان تعزيز الدعم الذي ما فتئت تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جانب المجتمع الدولي في ذلك المجال من أجل السماح بإنشاء الأولوية المختلطة وإدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين في قوات الدفاع الوطني.

ثانياً، نطاق السلام المستدام يتطلب مؤسسات وقدرات تكفل تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة، ونتيجة لذلك، تشجيع المصالحة الوطنية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نشدد على الحاجة إلى إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والتعويضات التي ستتيح، ضمن أمور أخرى، تقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي والأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة. ونشيد بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إنشاء وتشغيل المؤسسات القضائية الوطنية، ولا سيما المحكمة الجنائية الخاصة، باعتبارها خطوات هامة في مكافحة الإفلات من العقاب.

ثالثاً، من الأهمية بمكان تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من الضروري أن تعمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار عملية تدريجية لتحقيق اللامركزية تسهم في تنشيط التنمية في البلد، مما سيؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين. وتتيح في الوقت نفسه انخراط المجتمعات المحلية التي همشها النزاع.

نشيد بالسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على دوره البارز بصفته قائداً للبعثة على مدى الثلاث السنوات ونصف السنة الماضية، والتي كانت فترة بالغة الصعوبة.

ونحن ممتنون أيضاً للسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على دوره البارز في عملية التفاوض على الاتفاق السياسي الهام للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أبرم مؤخراً.

ونعرب عن الامتنان كذلك لمعالي السيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج، التي شرفتنا بحضورها صباح هذا اليوم.

ترحب بيرو بالتقدم المحرز مؤخراً في المجال السياسي، الأمر الذي نعتبره مشجعاً. وتوقيع الاتفاق بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة وعددها ١٤، نتيجة للحوار الذي بدأ في الخرطوم في كانون الثاني/يناير، هو دليل على تصميم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على وضع حد لأكثر من خمس سنوات من النزاع في بلدهم. وكانت مشاركة أعضاء الأحزاب السياسية والزعماء الدينيين والمجتمع المدني وممثلي ضحايا النزاع والنساء والشباب في الحوار مهمة أيضاً، لأن العملية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أمسك جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بزمام العملية.

في الوقت نفسه، لكي ينجح الاتفاق حقاً، ينبغي أن تتجسد نتائجه في صورة تحسينات في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكذلك في صورة تخفيف حدة الحالة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها السكان.

يجب على الأطراف التركيز الآن، من دون تأخير، على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها والامتثال لها على نحو ملائم.

وقوات للدفاع والأمن، ويجب أن يتخذ إجراء صوب تحقيق قدر أكبر من اللامركزية.

ومكافحة الإفلات من العقاب بعد هام. ويحدونا الأمل في أن تتمكن المحكمة الجنائية الخاصة قريبا من الشروع في أعمالها. فترسيخ ثقافة السلام والمصالحة بين مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أمر يمكن تحقيقه. فقد نجحت بلدان أخرى في تنفيذ ذلك. ولقد جاء الآن الدور على جمهورية أفريقيا الوسطى لتضع نظاما للعدالة الانتقالية تحقق فيه تقدما إلى جانب طريق إحلال السلام الدائم.

وإضافة إلى ذلك، قرر مجلس الأمن بالإجماع تمديد نظام الجزاءات المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة. ومن الواضح أن هذا يمثل مؤشرا هاما بالنسبة للأفراد المسؤولين عن تشكيل عراقيل كبيرة أمام عملية السلام. إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة للمساهمة في تحقيق هدف السلام في أفريقيا الوسطى.

وأود أن أنتقل الآن إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. في هذه المرحلة المبكرة من تنفيذ اتفاق السلام، يجب أن تواصل البعثة تنفيذ مهام ولايتها بشكل كامل، بما في ذلك حماية المدنيين، من خلال إجراءات قوية عند الاقتضاء، كما كان الحال الشهر الماضي في بامباري، وكفالة تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية. وسكان أفريقيا الوسطى في حاجة ماسة إلى ذلك. وفي السياق الجديد بعد ٦ شباط/فبراير، تكتسي مهمة دعم عملية السلام معنى جديدا. وإضافة إلى ذلك، يجب على البعثة، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والشركاء الآخرين، مواصلة دعم إصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة وتنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن التي يجب التعجيل بها الآن.

وفي الختام، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإيجاد حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والأشهر المقبلة ستكون حاسمة الأهمية. وينبغي للمجتمع الدولي توشي اليقظة بشأن تنفيذ الاتفاق والانخراط في آليات الرصد. وسنواصل، من جانبنا، دعم السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في جهودها الرامية إلى ترسيخ سلطة الدولة وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

السيد بيكستين دو بيتسوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص السيد أونانغا - أنيانغا، ومفوض الاتحاد الأفريقي السيد شرقي، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية السيد فيرفايكي، والزميلين السفير إييو والسفير هلال. وأود أيضا أن أرحب هنا اليوم بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الاتفاق السياسي الشامل للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقع في بانغي في ٦ شباط/فبراير فرصة يجب اغتنامها. وتقرير الأمين العام (S/2019/147) يذكرنا بالحاجة الملحة لوضع حد نهائي للعنف واستعادة وجود الدولة وتهيئة الظروف لعودة المشردين. ونشيد بجميع الذين أسهموا في إبرام الاتفاق، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي. وندعوهم إلى مواصلة دعمهم لجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في إطار اللجنة التنفيذية للمتابعة المنشأة بموجب اتفاق السلام. كما نثني على شجاعة حكومة الرئيس تواديرا.

سيصبح الاتفاق المبرم في ٦ شباط/فبراير اتفاقا تاريخيا إن استثمرت جميع الأطراف بإخلاص وبشكل كامل ومن دون تأخير في تنفيذه. أولا وقبل كل شيء، بالطبع، يجب على الجماعات المسلحة وقف الأعمال القتالية وإلقاء أسلحتها. وبالنسبة للحكومة، التزم الرئيس تواديرا بمعالجة الأسباب الأساسية للنزاع. وسيحتاج البلد بشكل خاص إلى إدارة شاملة

نعرب عن قلقنا العميق إزاء ضعف جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بالأمن. ونحث الجماعات المسلحة على الامتناع عن جميع أشكال العنف، والأنشطة المزعزعة للاستقرار، وتسليم أسلحتها، وفقا لأحكام اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نرحب ببرنامح الحكومة الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وهو يمثل خطوة نحو إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. لذلك نشجع الأطراف على مواصلة التنفيذ الفعال لذلك البرنامج.

وتدين الجمهورية الدومينيكية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة، مثل القتل التعسفي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في مخيمات المشردين داخليا والمراكز الصحية، وأماكن العبادة. وفي هذا الصدد، نحض المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتوطيد دعائم نظام قضائي يكفل اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مكافحة الإفلات من العقاب، من دون المساس باختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المرتكبة في أراضي أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على بعثة الأمم المتحدة، فضلا عن تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

أما فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، فنندعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى ضمان المرور الكامل والأمن والمستدام وغير المعاق للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، بما في ذلك المدافعون عن حماية الأطفال، لتمكينهم من تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى السكان المتضررين.

لا يزال تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة يشكل شاغلا رئيسيا، ورغم الجهود الكبيرة المبذولة لفصل الأطفال عن هذه الجماعات، لا تزال توجد حالات اغتصاب وقتل للأطفال. وقد تسرب الملايين من المدارس ووثقت حالات من سوء التغذية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون توجيه خالص الشكر إلى الممثل الخاص أونانغا - أنيانغا، على العمل الممتاز الذي أنجزه في السنوات التي عمل خلالها مع البعثة.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات التي قدموها وعلى الجهود التي بذلوها في دعم السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى لحظة تغيير عقب النجاح في المفاوضات بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة التي عقدت في الخرطوم والتي أسفرت عن التوقيع في بانغي في ٦ شباط/فبراير على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - وهو حدث بالغ الأهمية بالنسبة لتوطيد السلام والاستقرار في ذلك البلد. وفي هذا السياق، نهنئ الحكومة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين والأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الكيانات المعنية على الجهود الهائلة التي أسهمت في جعل الاتفاق واقعا ملموسا.

ويجدونا الأمل في أن تتمكن الأطراف من الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ الاتفاق. وإضافة إلى ذلك، نود أن نسلط الضوء على الدور الذي اضطلع به السودان لدعم الاتفاق وكذلك التزام البلدان المجاورة. نعتقد أن تنفيذ اتفاق السلام يشكل تحديا كبيرا، وعليه نحث الأطراف على القيام بذلك بطريقة شفافة وبمشاركة المجتمع المدني والشباب والنساء في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إننا ننظر بتفاؤل لبداية التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونعتقد أن الانتخابات ستمثل تحديا كبيرا في التمسك بالالتزامات المتعهد بها. وندعو البعثة والمجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللوجستية والمالية والأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات.

٥ شباط/فبراير. تلك المفاوضات استغرقت مدة أسبوعين في الخرطوم، ونأمل أن ينهي هذا الاتفاق النزاعات المسلحة التي عاشتها جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ عام ٢٠١٢. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتفقت عليه جميع الأطراف لإنشاء آلية للمتابعة كوسيلة للأشراف على التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي.

في هذا السياق، تشهد بعض النزاعات الأفريقية تطورات إيجابية. فإذا نظرنا إلى منطقة القرن الأفريقي، لوجدنا جهود المصالحة بين أريتريا وأثيوبيا، واستقرار ملحوظ في الصومال. وإذا انتقلنا إلى منطقة وسط أفريقيا، نلاحظ اتفاق في جنوب السودان، وتحسن الأوضاع الأمنية في دارفور، وأول عملية انتقال سلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاق المصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة والجماعات المسلحة. كذلك هناك فرص لاستعادة السلام في منطقة شمال ليبيا.

تلك الرياح المواتية تعتبر نافذة في قارة أفريقيا. وما كان لها أن تتحقق لولا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، وكذلك رغبة حكومات الدول الأفريقية في تحقيق تقدم ملموس على الصعد الإنمائية والأمنية، وبدعم من الأمم المتحدة. مما لا شك فيه أنه تحقيق بسبب التعاون فيما بين بلدان المنطقة. ونأمل أن تستمر جهود التعاون تلك حتى يتم التوصل إلى تحقيق سلام دائم وشامل في جميع أرجاء أفريقيا الغنية بمواردها الطبيعية والبشرية. ولكي تنعم شعوبها بالأمن والاستقرار، وتستغل جهود التقدم والتطور في التنمية والبناء مع دنو موعد الانتخابات الرئاسية القادمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل تحديا كبيرا للحكومة. فبالرغم من التوقيع على الاتفاق والتقدم السياسي المحرز، لا تزال الحالة الأمنية هشة في العاصمة بانغي وفي بقية المناطق. فمنذ اندلاع

تلك الظروف تجعلهم عرضة للأمراض والإيذاء والاستغلال، وكثير منهم مشردون أو يلجؤون إلى الدول المجاورة. ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على تجريم عملية تجنيد الأطفال التي ترتكبها الجماعات المسلحة بموجب القانون الوطني، وفقا لالتزامها بموجب البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. في ذلك الصدد، نحض المجتمع الدولي على رفق البعثة بالموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطة فعّالة للرصد والإبلاغ والاستجابة، ولزيادة الحوار مع أطراف النزاع، بغية ضمان الإفراج عن الأطفال ووضع خطط عمل لمنع حدوث انتهاكات خطيرة.

أخيرا، أود أن أعرب عن التقدير والدعم للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أضرم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقونا في تقديم جزيل الشكر والامتنان لمقدمي الإحاطات الإعلامية الهامة في هذه الجلسة.

أود أن أتطرق في مداخلة إلى ثلاثة مواضيع أساسية وهي: أولا، التطورات السياسية واتفاق المصالحة. ومن أهم التطورات التي حدثت جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن لمناقشة الحالة فيها بتاريخ ٧ شباط/فبراير هو توقيع اتفاق المصالحة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أعرب عن كامل ارتياحنا لتوقيع هذا الاتفاق رسميا في ٦ شباط/فبراير تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وفي إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، وبدعم وتيسير من الأمم المتحدة.

نعرب عن جزيل شكرنا وامتناننا للجهود الدؤوبة التي بذلتها حكومة جمهورية السودان باستضافتها لجولة المفاوضات التي جرت في الخرطوم في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى

وتتفق مع ما أشار إليه الأمين العام في آخر تقرير له (S/2019/147)، وهو أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة يجب أن يتم عن طريق التوصل إلى حل سياسي عبر الحوار الذي تجسد في جولة المفاوضات التي انعقدت الخرطوم.

وبالتأكيد، فإن نجحت مساعي الحوار ووصلت إلى توافق مستدام بين كافة الأطراف السياسية، ستؤثر نتائجها إيجابيا على الوضع الإنساني والاقتصادي والتنموي، وعلى عودة النازحين داخليا إلى مناطقهم، وعودة اللاجئين من الدول المجاورة إلى بلدتهم.

وفي الختام، نعبر عن عميق تقديرنا للسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال فترة توليه لرئاسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتمنى له التوفيق في حياته العملية القادمة، وبالتأكيد سنواصل دعمنا لخلفه، السيد مانكيور ندياي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج، وأن أعرب الشكر على الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والسيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري المعني بأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ والسفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام؛ والسفير غبويليه ديزيريه فولفران إييو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. سوف أركز على نقاط أربع.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، ترحب بولندا بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم

أعمال العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حتى الآن، ما انفكت الحالة الأمنية تبعث على القلق بسبب تصعيد أعمال العنف بين الجماعات المسلحة والأطراف المتنازعة، ونتيجة الاستمرار في ظاهرة خطاب الكراهية والتحرير الديني والطائفي.

وهنا، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الانتهاكات والاعتداءات المتكررة التي ترتكبها تلك الجماعات المسلحة المتطرفة ضد موظفي الأمم المتحدة، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني. تلك الهجمات تستهدف المسلمين وموزهم الدينية، وتعرض لدور العبادة المقدسة، ونحن ندينها بأشد العبارات الممكنة، مثلما ندين جميع تلك الاعتداءات التي تستهدف الأشخاص بسبب اختلاف دياناتهم، أو الأماكن المقدسة التي يؤدون فيها مشاعرهم الدينية، بغض النظر عنم يقوم بتلك الأعمال.

ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لوقف تلك الأعمال المسلحة، ونشر التوعية بين مختلف طوائف الشعب للحد من ظاهرة خطاب الكراهية وتكريس مبدأ التعايش السلمي بين جميع الأطراف. ويجب على الحكومة محاسبة مرتكبي أعمال العنف؛ وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب؛ ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد المدنيين بصورة عاجلة؛ وتقديمهم إلى العدالة من أجل الحفاظ على السلام.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية نأسف لكون الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال حرجة جدا، وأن نصف السكان بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وإن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة الإنسانية والحماية قد ارتفع من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ إلى ٢ ٩٠٠ ٠٠٠ في الآونة الأخيرة. وهذا يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها لعام ٢٠١٧. ومن المقلق أيضا أن نصف المحتاجين ممن تشملهم تلك الأرقام التي ذكرناها هم من الأطفال.

الإنساني، والانخراط بفعالية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. كما نعتقد أن الوحدات الأمنية المختلطة ستساعد على استقرار الحالة في المناطق الأكثر تضررا من النزاعات. ومن المنطقي بالنسبة لمجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى، أن يتوقع من عملية المصالحة أن تحقق الأمن والعدالة، في جملة أمور، عن طريق محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ومن المهم التصدي لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال آليات العدالة الانتقالية بطريقة تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية المستدامة.

وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي، ترى بولندا أن المشاركة الحقيقية من جانب الشركاء الدوليين والجيران القريبين لجمهورية أفريقيا الوسطى، هي التي مكنت من التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ونأمل أن يستمر هذا الالتزام. ونشجع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الآخرين على تقديم الدعم البناء لتنفيذه، ولا سيما الترتيبات الأمنية الانتقالية، والمشاركة بنشاط في آلية متابعته، ومواصلة التعاون في مساعدة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعترف بالمسؤولية الرئيسية التي يتحملها الشركاء دون الإقليميين والبلدان المجاورة عن استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال التصدي للتحديات العابرة للحدود مثل تهريب الأسلحة والموارد الطبيعية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالماس والذهب، وشبكات التجارة غير النظامية، التي تؤثر تأثيرا بالغ الأهمية على المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان للأزمة السياسية أثر سلبي على اقتصاد البلد وحالته الإنسانية. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن اتفاق السلام يمثل إمكانية لتوسيع الانتعاش الاقتصادي والحكم الرشيد في جميع أنحاء البلد. وتشيد بولندا بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام من أجل تحسين حياة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن التقدم المحرز في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

التوصل إليه في الخرطوم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة، وتم توقيعه في بانغي، باعتباره خطوة إيجابية طال انتظارها في الحوار الجاري في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. ونأمل أن يعزز ذلك عملية السلام في البلد ويمهد الطريق أمام تحقيق استقرار دائم هناك. وندعو جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق، وهم المسؤولون في نهاية المطاف عن تحقيق نتائج ملموسة لصالح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أن تفي بالتزاماتها وضمن أن يلي تنفيذ الاتفاق التطلعات التي عبر عنها الناس. وسيطلب ذلك مشاركة قوية ونية حسنة من كلا الجانبين، وستكون الانتخابات المقبلة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، دليلاً واضحاً على التقيد بالالتزامات التي تم التعهد بها. سيكون من الأهمية بمكان كفالة تنفيذ الاتفاق بسرعة وشفافية بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب.

والنقطة الثانية التي أود التطرق إليها تتعلق ببسط سلطة الدولة. ومن المهم التأكد من أن عملية المصالحة تسير جنبا إلى جنب مع بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وترحب بولندا بالتقدم المحرز في نشر موظفي الخدمة المدنية عبر أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن ثمة حاجة إلى وجود أكبر بكثير لمؤسسات الدولة خارج العاصمة لدعم الاستقرار على المدى الطويل. إن ضمان إضفاء الطابع اللامركزي تدريجياً على سلطة الدولة ومواردها يعد أولوية قصوى، ونأمل أن يتم سن ما يلزم من التشريعات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. وإلى جانب ذلك، فإن إعادة نشر قوات الأمن الوطني تظل عنصراً أساسياً في استعادة سلطة الدولة. إننا نقدر تقديراً كبيراً العمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب من أجل تدريبهم وتعزيز قدراتهم، ونشجعها على مواصلة تنسيق جهودها.

في الوقت نفسه، تحت بولندا كل الجماعات المسلحة على وضع حد فوري لأعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال

رعاية الاتحاد الأفريقي، وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين، الذي تلاه التوقيع في بانغي على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٦ شباط/فبراير، يشكل معلما بارزا في تاريخ البلد الحديث.

جاء المنتدى نتيجة للجهود الرامية إلى تحقيق الانسجام بين كل مبادرات السلام المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد عزم شركائها الدوليين على العمل معا من أجل مصلحة البلد وجعله يعيش ظروفا طبيعية على المدى الطويل. ونريد أن نؤكد أنه أمكن إبرام هذا الاتفاق المهم، من بين أمور أخرى، بفضل المحادثات بين الجماعات المسلحة التي عقدت في الخرطوم في شهر آب/أغسطس ٢٠١٨ في الخرطوم، وتوسط فيها الاتحاد الروسي والسودان، وأدت إلى قرار تشكيل معارضة موحدة لأفريقيا الوسطى بهدف تحقيق سلام مستدام طويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد توخى تعاون الاتحاد الروسي من وراء تنظيم تلك المحادثات في الخرطوم التوافق مع الجهود التي تبذلها المجموعة الأفريقية، التي تقدم إسهاما حاسما في إزالة حالات الأزمات في أفريقيا على أساس مبدأ الاتحاد الأفريقي المتعلق بالحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ومن جانبنا، يتعين أن نقول إننا استمعنا بعناية إلى نداء الأمين العام في تقريره (S/2019/147). والاتحاد الروسي مستعد لتسهيل عملية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع قياداتها والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين في البلد الذين يشاركون في البحث عن طرق لتطبيع أوضاعها دون أهداف خاصة أو معايير مزدوجة. وسنواصل دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الأمن الوطني، بما في ذلك تعزيز قدراتها العسكرية ومواردها البشرية. وخلال فترة قصيرة من الزمن، تمكن الخبراء العسكريون الروس من تحقيق نتائج مهمة، حيث قاموا بتدريب أكثر من ١٠٠٠ جندي من أفريقيا الوسطى. كما نعتزم الاستمرار في تعزيز مساعداتنا الإنسانية، خاصة في توفير الخدمات الطبية للسكان.

وفي الختام، تثني بولندا على العمل المهم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل حماية المدنيين ودعم عملية السلام، في ظل ظروف بالغه الصعوبة على أرض الواقع. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الخاص للممثل الخاص أونانغا - أنيانغا على إسهامه القيم في تحقيق مستقبل أفضل لجمهورية أفريقيا الوسطى خلال فتره رئاسته للبعثة. ونرحب أيضا بخلفه، السيد مانكيور ندياي، ونتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة في هذه المرحلة الهامة من التطورات السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر السيد بارني أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري المعني بأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ والسفيرين عمر هلال غبوليه إييو، والممثلين الدائمين للمغرب وكوت ديفوار، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. كما نود أن نرحب بشكل منفصل بالسيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج. ونود بصفة خاصة أن نعرب عن خالص امتناننا للسيد أونانغا - أنيانغا على قيادته لبعثته الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أظهرت من خلالها نفسه كشخص يمكنه الحفاظ على ضبط النفس في أي موقف مهما كان حرجاً. ومن الصعب المغالاة في تقدير إسهامه في العمل على تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يتم استخدام خبرته ومعارفه في منظومة الأمم المتحدة، ونتمنى له بحرارة كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

ونرى أن إجراء المفاوضات المباشرة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة الرئيسية في الخرطوم، تحت

الخوض فيه. وأطلب من زملائنا الفرنسيين أن يسامحوني مسبقاً. فنحن لم نثر هذه المسألة. في ١٢ شباط/فبراير، أشارت إذاعة فرنسا الدولية في نشرة أذاعتها إلى تفسير مشوه لتقرير للأمم المتحدة مفاده أن المدربين العسكريين الروس قاموا بتعذيب تاجر سوق مسلم عمره ٣٨ سنة. وقد أنكر التاجر محمد نور مامادو نفسه هذه الحقائق المشوهة، واعترف بأنه تم تحريضه على اختلاق هذه الحادثة من قبل ملحق أممي داخلي في السفارة الفرنسية في بانغي يدعى جاك رازفيندرانالي، كان يعمل أيضاً في الإدارة العامة للأمن الخارجي في وزارة الدفاع الفرنسية. وقال خلال مقابلة صحفية له مع صحفيين من أفريك ميديا:

”كنت محارباً في ائتلاف سيليك، وفقدت السبابة في المعركة. وبعد إطلاق سراحني، اتصل بي الفرنسيون وعرضوا عليّ مبلغاً كبيراً من المال لكي أقول بأن الروس عذبوني. وقالوا أنه إذا لم أقل ذلك سيقتلوني. وجاءوا عدة مرات للتحقق من أنني كنت أقول كل شيء كما يريدون ووعدوا بأخذي إلى فرنسا“.

وأكد الجيران ما قاله مامادو، وأشاروا إلى مسؤول السفارة الفرنسية الذي زاره، ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من التعليقات.

ومن الواضح أن زملائنا الأمريكيين ينتابهم نوع من الاستفزاز الهستيرى، وبعد التخطيط لعمل استفزازي صارخ لا يمكن إنكاره على الحدود الكولومبية - الفنزويلية في ٢٣ فبراير/شباط، بالغوا تماماً، وقرروا الهمز واللمز ونشر الأخبار المزورة، هنا في مجلس الأمن. وتشكل هذه الحالة توضيحاً حقيقياً للطرق التي يستخدمها شركاؤنا الغربيون في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما هو الحال مع فنزويلا وأوكرانيا، فليست البلدان التي تثير قلقهم، بل هي الجغرافيا السياسية.

وكل شيء في عالمنا يتحرك ويتغير، إلا الطرق التي تستخدمها الولايات المتحدة ودولها العميلة للتدخل في شؤون

إننا نشيد بشجاعة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وبذكرى أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى ومن أجل أفريقيا ككل.

لقد أيدنا باستمرار ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من خلال جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأطر الأفريقية الأخرى، وينبغي أن تحظى بالدعم السياسي والمعنوي والمادي. ومن الواضح أن الطريق إلى تحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لن يكون سهلاً، كما يعلم شعبها جيداً. ومع ذلك، فقد اتخذت خطوة أولى حاسمة لوضع الأساس لإيجاد الحلول التي يمكن أن تحقق السلام الدائم في البلد. ويشكل دعم تلك المبادرة هدفاً مشتركاً.

وفي رأينا، تتطلب الظروف الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى تعاوناً عاجلاً وبنّاءً من طرف جميع أصحاب المصلحة على المستوى الدولي. ولدينا هناك للأسف مشاكل من دون أي خطأ منا. وبالرغم من الرأي الإيجابي لسلطات البلد وشعبه فيما نقوم به، تُبدل محاولات للتشكيك في جهود الاتحاد الروسي بكل السبل الممكنة. ويؤسفنا أن نقول أننا رأينا مثالا على معايير مزدوجة صارخة اليوم في بيان زميلنا الأمريكي، ولا يمكنني أن أدع انتقادين له للاتحاد الروسي يبران بدون تعليق. وتم إرسال الصحفيين الروس الذين ماتوا في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى هناك من قبل ميخائيل خودوركوفسكي، الذي لجأ إلى الغرب قبل عدة سنوات. ولم يتم بتزويدهم بالحماية اللازمة، باستثناء مبلغ مالي كبير. ولم يتم إخطار السفارة الروسية بوصولهم ولم تتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة مع سلطات أفريقيا الوسطى. وكانت النتيجة أنهم تعرضوا للسرقة والقتل. ما حدث واضح ولا يمكن إنكاره. ومع ذلك، فإننا نواصل تحقيقنا مع السلطات الحكومية، وسيتم إبلاغ كل من يهمه الأمر بالنتائج.

وهناك موضوعاً آخر لم نكن نود الخوض فيه، ولكن بما أن زملائنا الأمريكيين قد تناولوه، فإننا نشعر بأننا مضطرون إلى

وقت سابق، أود التأكيد على أنه لا بد من وضع حد لتجنيد الأطفال.

وفي المستقبل، من المهم للغاية أن تكون هناك عملية متابعة قوية. وكما قال السيد كوين فيرفايكي في بيانه، أود أنا كذلك أن أشدد على أن عملية المتابعة يجب أن تكون شاملة للجميع وأن تشمل كل أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء. وفي ذلك السياق، أنهى جمهورية أفريقيا الوسطى على تعيينها امرأة في منصب وزير الخارجية. ويجب أن تكون المرأة والمجتمع المدني جزءا من هذه العملية.

لقد أشار زميلي عمر هلال في إحاطته إلى الرغبة القوية في السلام والعدالة بين السكان. وأعتقد أن ذلك أمر بالغ الأهمية، وأود أن أتعهد بتقديم دعمنا الكامل لتوصياته، التي أود أن أذكر إحداها، وهي أن تكون هناك اتصالات وإعلام بشأن الاتفاق. إذ يبدو أن هناك العديد من الشائعات المتداولة في البلد. ولذا، فإن من المهم للغاية تعريف سكان البلد جميعا بمضمون الاتفاق بصورة حقيقية.

ومن حيث الأولويات، فإن تنفيذ الاتفاق ضروري بطبيعة الحال. غير أننا نرى أن مكافحة الإفلات من العقاب ذات أهمية كبيرة كذلك. وأعتقد أنه لأجل تحقيق المصالحة في البلد، يجب تحقيق العدالة. ولتحقيق ذلك، فإن إنشاء محكمة جنائية خاصة أمر مهم للغاية. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن تدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى عمل المحكمة والمحققين.

وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد، فإنني أشكر جميع الجنود وذوي الخوذ الزرق على كل ما يقومون به من عمل، وأقدر معاناتهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويشير تقرير الأمين العام (S/2019/147) إلى الهجمات التي وقعت في باتانغافو وألينداو، التي أوقعت العديد من الضحايا المدنيين. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية ذوي الخوذ الزرق، وفقا

الدول الأخرى، حيث تظل هي نفسها، وتتجلى في إسقاط الأنظمة التي لا تعيرها اهتماما، ولا تمنع في استخدام أفدر الاستفزازات السياسية، ولن يستسلم الاتحاد الروسي أبدا لذلك.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، الإعراب عن تقديري لكل الحاضرين هذا الصباح، وأود أن أشكر بشكل خاص السيد بارني أونانغا - أنيانغا على عمله وأن أتمنى لخلفه حظا سعيدا.

وأود أن أبدأ بتأكيد أمر ورد في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إسماعيل الشرقي، والتي قال فيها إن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٦ شباط/فبراير، شكل نجاحا لتعددية الأطراف. وأود أن أؤكد ذلك والأمثلة التي قدمها عن التعاون الوثيق بينه وبين وكيل الأمين العام، السيد جون - بيير لاكروا، وبين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بصفة عامة. وأعتقد أن ذلك أمر مهم للغاية ونموذج لجميع أعمالنا في أفريقيا. وأود أيضا أن أشيد بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأعتقد أن العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في تدريب قوات الأمن مهم للغاية. والتعاون بين دول المنطقة أمر حاسما أيضا. ويمثل كل ذلك بالفعل نجاحا للعمل المتعدد الأطراف.

ثانيا، كما ذكر السيد الشرقي فيما يتعلق بالاتفاق، فقد أكملنا المرحلة الأولى فقط.

وذلك يعني أنه يجب علينا الآن حقا التحرك صوب تنفيذه بصورة شاملة وحقيقية. وتحقيقا لتلك الغاية، كما شدد جميع زملائي، من المهم جدا أن يكون هناك الآن وقف حقيقي للأعمال العدائية وأن يتم نزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وأعتقد أنه من المهم للغاية قيام تعاون بين القوات ومختلف الجماعات المسلحة المختلفة، وكذلك أن يتم تسيير دوريات مشتركة. وفي ذلك السياق، وكما قال زملائي في

وحقا، لن يمر تنفيذ الاتفاق دون مجابهة تحديات. ولذلك، من الأهمية بمكان إنشاء آلية للمتابعة من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق وإجراء حوار مستمر وبناء بين الحكومة والجماعات المسلحة في ذلك الصدد وكفالة الدعم الكامل والقوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. وأناشد جميع أعضاء المجلس أن يتحدوا في محاولة كفالة أن يصبح تنفيذ الاتفاق حقيقة واقعة.

وكذلك تود إندونيسيا أن تثني على السودان وتشاد، فضلا عن غيرها من البلدان المجاورة، والاتحاد الأفريقي لدوره في التوسط لتحقيق السلام. لقد ظللنا نؤمن دائما بأن البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية تؤدي دورا هاما في تسوية النزاعات وتعزيز الحوار. وكذلك نثني على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

سأركز في تعليقاتي اليوم على نقطتين مهمتين: أولا، الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وثانيا، دور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا، على الرغم من التقدم المحرز على الجانب السياسي، ينبغي ألا نتغاضى عن الجانب الإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يكتسي ذات القدر من الأهمية. ولا يزال يساورنا القلق إزاء العنف في البلد، ولا يزال الوضع هشاً. ومما يثير الخزع أن نسمع أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية زاد إلى ٢,٩ ملايين نسمة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة عن العام الماضي، وأن البلد يشهد أكثر من ١٠٠٠٠ حادثة متعلقة بالحماية في المتوسط شهريا. وهناك مستويات قياسية من التشرد، حيث لا يزال أكثر من مليون شخص مشردين داخليا وفي البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، نسمع تقارير تفيد بأن واحدا من بين كل ثلاثة أطفال يعاني من سوء التغذية الحاد، وأن نصف عدد السكان لا يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة. لقد عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بما فيه الكفاية. وأحث البلدان على مواصلة

لولايتهم، في توفير حماية حقيقية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، وفي مكافحة العنف الجنسي خلال النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وللأسف، فإن هذه ليست الحالة الوحيدة. فهناك الكثير جدا من النساء اللائي يقعن ضحايا للعنف الجنسي.

وأود أن أشكر فرنسا على دعم بعثة الأمم المتحدة. وقد سمعنا للتو أن استعراض القوة من جانب القوات الفرنسية كان له أثر كبير. ولا أريد أن أخوض في الحجج التي أثارها زميلنا الروسي، غير أنني كنت أود أن أسمع أكثر عن أنشطة جماعة المرتزقة الروس فاغنز، الموجودة في البلد.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشارك الآخرين توجيحه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية، أحي السيد عمر هلال، والسيد إسماعيل شرقي والسيد كوين فيرفايكي، على موافاتهم إيانا بآخر المستجدات، وبصفة خاصة على أفكارهم الثابتة بشأن المسألة التي نناقشها. وكذلك أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للعمل الذي قام به السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا في قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آب/أغسطس ٢٠١٥، وللترحيب بالسيد منكور ندياي، وأعرب له عن دعم وفد بلدي الكامل. وسأكون مقصرا إن لم أرحب بالوزيرة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في المجلس.

أحاطت إندونيسيا علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ شباط/فبراير، وتكرر قوله إن "السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن يتبلور عن طريق الحوار السياسي" (S/2019/147، الفقرة ٧٥). وتحقيقا لتلك الغاية، نرى أن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في بانغي، في ٦ شباط/فبراير، يشكل معلما سياسيا هاما. غير أنه لا بد لي أن أذكر أن الاتفاق سيظل مجرد قصاصة ورق إذا لم يُنفذ على النحو الواجب.

مهمة لتمكين الحكومة من حماية شعبها. وتبلغ البعثة حاليا، في المتوسط، ٩٤,٤٦ في المائة من إجمالي قوامها المأذون به؛ مع ذلك، وبالنظر إلى دورها الهام، هناك حاجة إلى تحسين أدائها من خلال التدريب واستخدام المعدات الحديثة، وضمان الدعم المستمر من المجلس. ومن المهم تعزيز مساءلة البعثة باعتبارها وجه الأمم المتحدة على أرض الواقع.

ومنذ عام ٢٠١٣، تساهم إندونيسيا بـ ٢٠٠ عنصر من سلاح المهندسين الذين أسهموا في بناء الطرق والجسور، ومؤخرا، في إدارة النفايات ومدافن القمامة. وفي هذا الشهر ستزيد إندونيسيا من مساهمتها بإرسال ١٤٠ عنصرا إضافيا من وحدات الشرطة المشكلة إلى البعثة، بما في ذلك ١٤ من أفراد الشرطة الإناث تم تدريبهم على النهج المجتمعية.

وفيما يتعلق بموضوع بعثة الأمم المتحدة أيضا، تود إندونيسيا أن تحيي ذكرى العديد من حفظة السلام الشجعان الذين فقدوا أرواحهم في السنوات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن تثني على البلدان التي قدمتهم.

وفي الختام، ينبغي أن نحافظ على الزخم الذي تولد عن الاتفاق وأن نواصل دعم تنفيذه ورصد التقدم المحرز. فليكن هذا هو الاتفاق الأخير الذي سيبنى جسرا إلى طريق السلام، وإنهاء الصراع وإسكات المدافع نهائيا.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية إلى مجلس الأمن اليوم على كلماتهم الثاقبة وجهودهم الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب في المجلس بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر الخاص للسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام

مساعدتها وعلى الوفاء بالتزاماتها تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن دعم العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تشير إندونيسيا إلى النتائج الإيجابية نسبيا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. فالبرنامج يستهدف إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وقد نجح في نزع سلاح ١٣٧ من المقاتلين السابقين وفي فصل ما مجموعه ٩٢٣ طفلا عن الجماعات المسلحة. وشأني في ذلك شأن المتكلمين قبلي، فإنني أعتبر أن استخدام الأطفال كمقاتلين في النزاعات المسلحة جريمة. وعلينا أن نعمل معا في هذا الصدد. ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة التزامها بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج بغية إسكات ذوي المدافع في المنطقة بشكل حقيقي، بدءا بفنائها الخلفي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس أن يواصل تقديم الدعم لهذه العملية في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، المتخذ في ٣١ كانون الثاني/يناير. ونعتقد كذلك أن السلام سيظل وهما من دون الاستثمار في التنمية، وهو أمر ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد فيه.

ثانيا، بعد الاستماع إلى المعلومات المستكملة من مقدمي الإحاطات الإعلامية، اتضح أكثر أن دور البعثة بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وألاحظ في تقرير الأمين العام أن البعثة ساندت الجهود المبذولة للحد من العنف وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية وزيادة حماية المدنيين، فضلا عن الإسهام في العديد من القضايا النبيلة. وعمل البعثة في تعزيز قدرة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال التدريب والدعم الفني واللوجستي للتجنيد أمر بالغ الأهمية في إصلاح القطاع الأمني في البلد.

كما يمتد دور البعثة إلى العدالة وسيادة القانون من خلال تزويد السلطات المحلية بالدعم التقني للتحقيقات - وهي أدوات

لكن شرط التنفيذ السريع ينبغي ألا يأتي على حساب الثقة في العملية الكلية. وقد ساعد العمل الممتاز الذي قامت به بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي على بناء الثقة بين السكان والقوات المسلحة والشرطة. ومن المفهوم أن أعضاء الجماعات المسلحة يجب أن يعملوا بجد أكثر من غيرهم لكسب تلك الثقة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يخضع أعضاء الجماعات المسلحة المسرحين لنفس المعايير الصارمة للفحص والتدريب في مجال حقوق الإنسان كأعضاء عاديين في القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل إدماجهم في تلك القوات المسلحة.

وفي هذا السياق، فإن الادعاءات الأخيرة المتعلقة بالتعذيب والاحتجاز غير القانوني من جانب قوات جمهورية أفريقيا الوسطى والمدربين الروس في بامباري، أمر يبعث على القلق الشديد. وترحب المملكة المتحدة بتحقيق الأمم المتحدة في تلك الادعاءات، الذي ينبغي أن يكون صارما ومستقلا. فإذا تبين صحة الادعاءات، فإن المملكة المتحدة تهيئ بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى محاسبة المسؤولين عنها. وكما قال زميلي من الولايات المتحدة، ينبغي أن يكون الدعم الدولي لحكومة جمهورية أفريقيا شفافا وجيد التنسيق ومتوافقا مع أعلى معايير السلوك العسكري والقانون والتزامات الدول الأعضاء في إطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

زميلي الروسي ذكر أوكرانيا، وهي بالفعل سابقة خطيرة - حيث شهدنا دليلا إرشاديا روسيا تقليديا للتضليل الإعلامي والتلاعب بوسائل الإعلام ورعاية الجماعات العسكرية وتوفير الأسلحة والتدخل العسكري المباشر من جانب القوات الروسية والضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية.

إن نظام الجزاءات، الذي يشمل حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول، مصمم لمساءلة أولئك الذين قد

لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن صراحتته ونزاهته وقيادته المتميزة على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية قد شهدت أداء البعثة لعملها بفعالية وكفاءة خلال أصعب الأوقات. وباسم المملكة المتحدة، أود أن أعرب عن خالص التقدير والشكر للسيد أونانغا - أنيانغا، ونتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

وما فتئت المملكة المتحدة تدعم المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي يقودها الاتحاد الأفريقي، باعتبارها مبادرة السلام العملية الوحيدة - وأكرر، الوحيدة. ويثلج صدورنا أن نراها قد أسفرت عن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، الذي يستند إلى أسس مستدامة للاتصال والتوفيق بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وكل الجماعات المسلحة الرئيسية الأربع عشرة. ويحدونا الأمل في المستقبل، ونثني على السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والاتحاد الأفريقي نفسه، فضلا عن حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والشركاء الإقليميين على وجه الخصوص، على جهودهم من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق.

إن الإحاطة الشاملة التي قدمها السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، وكذلك توصياته المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، قد استحوذت على العديد من المواضيع التي يمكن للمملكة المتحدة أن تدعمها - ملكية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للاتفاق؛ وشمول الاتفاق للنساء والشباب والمجتمع المدني؛ والحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم؛ وأهمية تواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لغرس الثقة بين السكان؛ وأهمية الدعم المستمر من الشركاء الإقليميين.

والمملكة المتحدة تقرر أيضا بالحاجة إلى تحديد الوتيرة التي تحافظ على زخم الاتفاق وتحقق عوائد السلام للشعب.

بعد ثلاث سنوات من العمل الممتاز كمثل خاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وجمهورية غينيا الاستوائية تغتنم هذه الفرصة لكي تشيد إشادة مستحقة بالسيد أونانغا - أنيانغا على التزامه الثابت دعماً للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما خلال الفترة الانتقالية ٢٠١٤-٢٠١٦، التي بلغت ذروتها في منتدى بانغي للمصالحة الوطنية وانتخابات عام ٢٠١٦، فضلاً عن كونه أحد الفاعلين الرئيسيين وراء التوقيع على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة.

وقد كانت قيادته ونزاهته والتزامه الشخصي وجهوده الدؤوبة من الأهمية بمكان. ونتمنى له التوفيق في مسؤولياته المقبلة، ونرحب بخلفه، السيد مانكيور ندياي.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا الكبير لحضورنا هنا في هذه القاعة للاحتفال بحدث رئيسي كان يبدو مستحيلاً حتى قبل بضعة أشهر فقط. وأشار بذلك إلى اتفاق السلام الموقع في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ في مدينة بانغي. ولا شك أن التوقيع على اتفاق السلام هذا بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ من الجماعات المسلحة، بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يعدُّ مثالا على التعاون الممتاز بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأتني أيضاً على حكومة جمهورية السودان على الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها في الحث على التوقيع على هذا الاتفاق التاريخي المشترك، وعلى جميع الجهات الفاعلة الأخرى التي بعثت الأمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق السلام في وسط أفريقيا. ونعرب عن تقديرنا لجميع الأطراف المعنية التي شاركت بصورة مباشرة في العملية التفاوضية.

ووفقاً للبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، أود التشديد على المسؤولية

يهددون السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنع انتشار الأسلحة في الأيدي الآتية. والمملكة المتحدة ترحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح القطاع الأمني وإدارة الأسلحة، وتحث السلطات على مواصلة تلك الجهود لتمكين لجنة الجزاءات من إجراء استعراض مجد لحظر الأسلحة في أيلول/سبتمبر. وسيظل نظام الجزاءات أداة هامة في محاسبة المفسدين المحتملين للاتفاق. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات من جانب السلطات والشركاء الإقليميين سيظل بالغ الأهمية.

وقد التزمت المملكة المتحدة بتقديم مئات الملايين من الدولارات لجمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠١٣، وبعثة الأمم المتحدة وللمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وللمساعدة النازحين واللاجئين لإعادة بناء حياتهم، ولبناء القدرات، لا سيما في قطاعي الأمن والقضاء، ولجهود الأمم المتحدة لدعم السلام والاستقرار الطويل الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إذ يعمل على بناء مستقبل سلمي ومزدهر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لغينيا الاستوائية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أرحب بالسيدة سيلفي فاليري بايو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وشؤون مواطني أفريقيا الوسطى في الخارج. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان وفدي للإحاطات الإعلامية عن آخر الأخبار الواردة من جمهورية أفريقيا الوسطى التي قدمها السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن؛ والسيد كوين فيرفايكي، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ وسعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. والسيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الذي سيترك منصبه

الرئيسية التي تتحملها الأطراف الموقعة عن تنفيذ هذا الاتفاق. وفي هذا السياق الجديد، يتعين على الأطراف أن تمارس الشعور نفسه بالمسؤولية في التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب الاتفاق، بما في ذلك عن طريق الامتثال للمواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني لتنفيذه، لا سيما الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية والعنف ضد السكان المدنيين. ونحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، على تقديم الدعم اللازم للأطراف لكي يتسنى لها تنفيذه بحسن نية وبما يتماشى مع تعهداتها والتزاماتها.

وكما أكد تقرير الأمين العام (S/2019/147) فقد أحرز تقدم كبير في عملية السلام تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وتعهدت حكومة أفريقيا الوسطى، تحت قيادة الرئيس تواديرا، بتحديد الأسباب الجذرية للأزمة الراهنة وتعزيز مصالحة وطنية حقيقية تستند إلى عقد اجتماعي مع المواطنين.

وكما بينت تجارب البلدان الأخرى، فإن على مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أن يدركوا أنه لن يتسنى تحقيق السلام بدون توفر رؤية شراكة وشاملة للجميع، فضلا عن الصنف وعملية المصالحة الوطنية. ونرحب في هذا الصدد، بإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويض والمصالحة بهدف تعزيز دينامية المصالحة والنهوض بها.

ومن ناحية أخرى، يجدر التشديد على إطلاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويشكل ذلك معلما رئيسيا في الطريق المؤدي إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بإنشاء الآليات المناسبة لتعيين موظفي الخدمة المدنية وإنشاء برامج تدريبية مفتوحة أمام الجميع بدعم من شركائها.

وتعرب حكومة بلدي - جمهورية غينيا الاستوائية - بإطلاق حكومة جمهورية أفريقيا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا، العديد من عمليات السلام والحوار على الصعيد المحلي بغية تعزيز المصالحة بين مختلف الطوائف والحد من العنف وتحسين الوثام الاجتماعي وتقديم الدعم لنشر مؤسسات الدولة عن طريق الحملات واللجان المحلية وأنشطة التوعية المشتركة استعدادا للعودة الآمنة والطوعية للأفراد المنتمين للطوائف المسلمة الذين أجبروا على الفرار من ديارهم في أيار/مايو ٢٠١٧.

ونشيد بموافقة الجماعات المسلحة على التقيد بشرعية المؤسسات الديمقراطية في البلد، والنظام الدستوري، ووحدة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها الإقليمية، فضلا عن تعهد تلك الجماعات بالتخلي عن استخدام الأسلحة والعنف سعيا لتحقيق أي مطالب، والمضي قدما على أساس الاتفاق المتبادل بين الأطراف والشركاء، نحو الحل التام للجماعات المسلحة في جميع الأراضي الوطنية .

و نلاحظ فيما يتعلق بالأمن أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تخطط لإنشاء نظام إداري يتسم بالكفاءة والإنصاف لجعل الانتجاع نشاطا سلميا وآمنا باعتباره أمرا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة للرعاة والمزارعين. وتحقيقا لتلك الغاية تعهدت الأطراف الموقعة على الاتفاق بإنشاء وحدات أمن مختلطة خاصة لفترة أولية مدتها ٢٤ شهرا، وأن تكون تحت إشراف رؤساء أركان قوات الدفاع وبدعم تقني من البعثة.

وتعتبر مكافحة الإفلات من العقاب جانبا أساسيا لتحقيق المصالحة الوطنية بالفعل. وفي هذا الصدد، فقد تم التنويه بالعديد من الإنجازات الهامة، بما في ذلك المحاكمات أمام المحاكم الوطنية العادية، وبدء التحقيقات من قبل المحكمة الجنائية الخاصة، فضلا عن مواصلة إحراز التقدم في مقاضاة الجرائم المتصلة بالنزاع في محاكم الاستئناف في بانغي وبوار، وتسليم اثنين من المشتبه بهم أنفسهم مؤخرا. وهذا يدل على عزم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التغلب على جميع العقبات التي تحول

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والبلدان المجاورة في هذه العملية. وما من شك في أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الشقيق يتوق لإحلال السلام الدائم. ولذلك يجب أن يتلقى المساعدة في عملية السلام التي تحترم بالكامل السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية للبلد والدول الأخرى في المنطقة، وكذلك مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبحدونا الأمل في أن يتيح اتفاق السلام استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك نزع السلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وفي الختام، يبدو أن رياح الأمل التي هبت من الانتخابات الناجحة التي أجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ قد وصلت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك نأمل أن تتمتع منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بالاستقرار الذي يكفله السلام وأن تتمكن من الاستفادة إلى أقصى حد من إمكاناتها الهائلة.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة بايو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، قبل أن أطلع المجلس على تطورات الحالة في بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة وأن أشكركم على عقد جلسة اليوم، التي تأتي في وقت هام للغاية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى وأن أعرب عن تعازي لضحايا النزاع الفتاك الذي لم يستثن أحداً، من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أولئك الذين هبوا لإنقاذهم باسم السلام - من الأولاد، والأحفاد، والنساء، والرجال، والمتقاعدين، والشباب، والجنود، وأرواحيين ومسلمين ومسيحيين. وأود أيضاً

دون استعادة السلام والاستقرار. وندعو إلى الحفاظ على هذا الاتجاه لأجل تعزيز تنفيذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق أهدافها، وخاصة عن طريق عمل اللجان المحلية المعنية بالسلام والمصالحة. لكن وبالرغم من هذا التقدم، فإننا نأسف لأن المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، ما زالوا يعانون من آثار النزاع وأنهم معرضون على نحو متزايد للمخاطر المتعلقة بالحماية وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وأن عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة والحماية قد ازداد ليصل إلى ما يتراوح بين ٢,٥ مليون و٢,٩ مليون شخص، وهي زيادة بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٧.

وليس الطريق إلى السلام سهلاً. وبعد أن عانت جمهورية أفريقيا الوسطى خلال السنوات الست الماضية من سائر أهوال النزاع المدني المسلح - سواء كان دينياً أم عرقياً أم متصلاً بالعنف السياسي، وما ترتبت عنه من عواقب مدمرة وفقدان الأرواح البشرية وأزمة إنسانية واقتصاد وطني يعاني من صعوبات هائلة - أثبت ذلك البلد عن طريق مختلف الجهود الدبلوماسية والحوار الشامل والأحداث ذات الأبعاد التاريخية قدرة هذا البلد الرائع الغني على تحقيق ذلك قبل تلك الأحداث وما بعدها.

ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به على هذا الطريق المضطرب نحو المستقبل، وأن ذلك يقتضي توضيحات هائلة وتحقيق إعادة الإعمار والاستقرار الدائم في البلد. وسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لشعب أفريقيا الوسطى أن يحشد جهوده وأن يمسك بزمام الحل النهائي للنزاع، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق ورصده بما يوفر زخماً متجدداً لتحقيق المصالحة الوطنية.

ومن المهم أن تفي جميع الجهات المعنية بالتزاماتها خلال مرحلة التنفيذ. ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دوراً رئيسياً، ولا سيما في تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والكيانات دون الإقليمية مثل الجماعة

في الخرطوم ووقع الاتفاق في بانغي على أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وهو خطوة رئيسية نحو تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ومع ذلك، فهو لا يزال مؤقتاً وسيُتخذ بتنفيذ جميع الأطراف للالتزامات. ولن يعود السلام والتماسك الاجتماعي إلا إذا تم الوفاء بالاتفاق، من خلال تنفيذ الآليات المنصوص عليها فيه. ومن المهم أن نتذكر أن جهوداً كبيرة قد بُذلت، مع الدعم المستمر من شركائنا.

وقد أحرزت الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأوروبي وجميع شركائنا، تقدماً في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال، على سبيل المثال، إعادة نشر حكام المقاطعات ونواب حكام المقاطعات بهدف بدء عملية اللامركزية؛ وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن والدفاع الوطني؛ وتدريب أفراد الشرطة والدرك، الذين يعمل منهم حالياً ٥٠٠ فرد؛ ومن خلال إطلاق الرئيس برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في الجزء الشمالي الغربي من البلد. ويجب أن يستمر تعزيز هذه الجهود التي بُذلت مع الأشكال الحالية للدعم ورفع سويتها وتحديثها، قبل كل شيء، حتى يتم تكيفها مع الحالة الراهنة، بغية استعادة سلطة الدولة. وسيمكننا هذا الإنجاز من تأكيد الطابع التاريخي لاتفاق السلام.

وقد اتخذت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق، ولا سيما عن طريق إصدار مرسوم بإنشاء لجنة شاملة للجميع مكلفة بإجراء الأعمال المتصلة بالعدالة الانتقالية ريثما يتم إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ويجري أيضاً اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك إنشاء لجان للتوجيه والمتابعة، وهي حيوية لضمان التنفيذ السليم للاتفاق ووضع جدول زمني لاستئناف اللجان المشتركة مع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بمواصلة الحوار مع الجماعات المسلحة من أجل الحفاظ

أن أشكر المتكلمين السابقين على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة والشاملة.

لقد أدت جهودنا المشتركة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وضع الأساس اللازم لإحلال السلام. إن اتفاق السلام بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ من الجماعات المسلحة - اتفاق السلام والمصالحة السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى - قد وُقِع في ٦ شباط/فبراير في بانغي. وقد برز الاتفاق، وهو نتيجة الحوار المعقود في الخرطوم بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة، إلى حيز الوجود بعد مسيرة طويلة مشتركة في سبيل السلام. وهذه فرصة أخرى بالنسبة لي لأشكر بإخلاص جميع مهندسي الاتفاق: السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد جون - بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد بارني أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف؛ والرئيس عمر البشير، الذي أبدى سخاء حقيقياً ورحباً ترحيباً حاراً بصفته زعيم البلد المضيف للمحادثات.

ولا بد لي أيضاً من أن أشكر كامل أعضاء فريق الميسرين المعينين من قبل رؤساء البلدان المجاورة أو من جانب الهيئات الإقليمية على مشاركتهم في المفاوضات، بالإضافة إلى رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية، على التزامهم بعملية استعادة السلام وصونه في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما لا يفوتني أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، السيد فاوستن أركانج تواديرا، على عزمه الأكيد على استخدام الحوار كحلّ وحيد للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أشكر حكومته على العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في ٦ شباط/فبراير، حمولة رمزية، بل هو اتفاق تاريخي، لأن قادة ١٤ من الجماعات المسلحة حضرت المحادثات

متفق عليها، للتخفيف من الحظر المفروض على الأسلحة. ولكن كنت أرحب بهذا الانفتاح من جانب مجلس الأمن، أود الإشارة إلى أن نظام الجزاءات، ولا سيما فيما يتعلق بحظر الأسلحة وعملية كيمبرلي، يجب ألا يقيد أو يعوق الجهود والزخم الذي تضطلع بهما جمهورية أفريقيا الوسطى سعياً إلى تحقيق السلام الدائم، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الإقليم، والتنمية الاقتصادية. وعلى غرار أي دولة، فإن دولة أفريقيا الوسطى مكلفة وملزمة بحماية سكانها وأرضها وضمان الرفاه الاجتماعي لسكانها.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أشكر أيما شكر السيد باري أونانغا - أنيانغا، الذي كان لدوره في البحث عن السلام في بلدي أهمية بالغة ولا يمكن إنكارها. إذ يتركنا الممثل الخاص للأمين العام بعد النجاح في إنجاز عمل دام أكثر من ثلاث سنوات. وكان أحد مهندسي اتفاق السلام، وستظل جمهورية أفريقيا الوسطى مدينة له. وأتمنى له كل التوفيق في جميع مساعيه المقبلة، آملين أنه سوف يواصل التفكير بالبلد الذي اعتر به كثيراً في الوفاء بولايته.

وفي الختام، ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد مانكيور ندباي، وتتمنى له كل النجاح في مهمته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

على الزخم الذي أدى إلى توقيع الاتفاق. وقد أجريت الزيارة الأولى في الأسبوع الماضي، يوم الجمعة ١٥ شباط/فبراير، عندما ذهب وزير العمل الإنساني والمصالحة الوطنية إلى كاغا بانديورو لمناقشة مسألة معاملة المشردين.

وأود أن أشير هنا إلى أن العملية برمتها جزء لا يتجزأ من الشراكات القارية والدولية، التي تعبّر عن التزامنا بالمسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك من قبيل السلام والأمن والحوكمة. إن مكافحة انعدام الأمن تحدّ مستمر - وهو في الواقع تحدينا المستمر - ويحتاج إلى قدر أكبر من الفعالية وتحسين تنسيق الجهود التي نبذلها. ولذلك فمن المهم أن تكون التزاماتنا متسقة مع القيم والمبادئ التي نؤيدها - كالمساواة والإنصاف وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والسيادة والديمقراطية والقانون الإنساني، على سبيل المثال لا الحصر. ويجب أن تكون شراكتنا متبادلة وقوية ومسؤولة، دون تمييز من أي نوع. ويجب أن تكون جهودنا شاملة لتلبية جميع التوقعات والتحديات، بناء على فهم يستند إلى أن هدف جمهورية أفريقيا الوسطى هو استعادة سيادة القانون.

ومن شأن تحقيق هذا الهدف النهائي فتح الطريق أمام حقبة جديدة لوسط أفريقيا، حيث ستتعلم جمهورية أفريقيا الوسطى تضميد جراحها والقبول بتاريخها، على الرغم من العديد من الأحداث المؤلمة التي ميزته، لكي تتجاوزته باسم الاستقرار والوئام الوطني.

لقد أحاطت جمهورية أفريقيا الوسطى علماً بالإطار الزمني الذي أصدره مجلس الأمن في القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، ويجدد نظام الجزاءات، وينص على وضع خريطة طريق، نشاء بحلول نهاية نيسان/أبريل، من شأنها تمهيد السبيل، من خلال تدابير